الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

إدارة مخاطر الائتمان

لطلاب السنة الرابعة

العام الدراسي 2018-2019

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: مفاهيم عامة في المخاطر الائتمانية	**6-1**
الفصل الثاني :معايير إدارة المخاطر الائتمانية	**12-7**
الفصل الثالث: منح الائتمان المصرفي وأسسه ومعاييره ، ومراحله والعوامل المؤثرة في القرار الائتماني	**22-13**
الفصل الرابع: المخاطر المصرفية	**34-23**
الفصل الخامس: مقومات نظام التقييم المصرفي Camels	**51-35**
الفصل السادس: لجنة بازل 1 و2 و 3 ونقاط الاختلاف بينها	**66-52**
الفصل السابع : التصنيف الائتماني	**76-67**

مفاهيم عامة في المخاطر الائتمانية"

- نستطيع تعريف الخطر بأنه" حالة عدم التأكد من حدوث الخسارة " أو" حالة يوجد فيها احتمال لتحقيق الخسارة أو احتمال لتحقيق نتائج غير مرغوبة مغايرة لما هو متوقع"
- من الضروري التمييز في منشأ الخطر فقد يكون الخطر :

1-خطر الموضوعي: يعرف على أنه الاختلاف النسبي بين الخسارة الفعلية والخسارة المتوقعة وهذا النوع من الأخطار يمكن ان يحسب باستخدام مقايس التشتت مثل(الانحراف المعياري)

مثال: بفرض أن شركة تأمين على الممتلكات لديها 10000مؤمن يؤمنون على منازلهم كل عام وبالمتوسط كان هناك ما يقارب 1%أو 100 منزل يتعرض للحرق كل عام ،فإنه من الممكن في بعض الأعوام أن يكون عدد المنازل التي تتعرض للحرق كحد أدنى هو 90منزل وأيضاً في أعوام أخرى يكون عدد المنازل التي تتعرض للحرق 110 منازل وهذا يعني أن هناك اختلاف في الخسارة المتوقعة بنسبة 10% عن الخسارة الفعلية وهذا الاختلاف يسمى الخطر الموضوعي.

2-خطر الشخصي: هو حالة عدم التأكد المبنية على تقديرات الشخص العقلية فمثلا: من الممكن أن يكون لدينا شخصين مسؤولين عن إعطاء القروض في أحد المصارف الأول تختلف تقديراته عن الثاني في إعطاء القروض لشخص ما ، ويبين هذا الاختلاف بين الشخصين بناءا على التقديرات الشخصية وعلى التجارب السابقة.

- المخاطرة الائتمانية :يمكن تعريفها على أنها: الخسارة المحتملة نتيجة رفض بعض العملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد
- ويوجد أيضاً حالة الائتمان التجاري هي أن يقوم المورد بتزويد المشتري بالسلع والخدمات لآن على أن يتم السداد مستقبلاً

**مفاضلة المخاطرة– المكافأة:

هي المقارنة بين المخاطرة الائتمانية والمكافأة (المردود) للمقرض أو مزود الائتمان.

المخاطرة الائتمانية والائتمان التجاري: (Credit Risk &Trade Credit)

أولاً المخاطر المالية ومخاطرة العمل(Financial Risk &Business Risk) :

- تنشأ المخاطرة الائتمانية للشركة من مصدرين هما:

♣ المخاطرة المالية: والتي هي احتمال عدم الدفع أو الدفع متأخراً بسبب ظروف مالية هي في الأساس نقص السيولة بالنسبة للعميل.

♣ مخاطرة العمل: هي احتمال عدم قيام عميل الائتمان بالدفع بسبب ظروف مرتبطة بأنشطة عمل العميل وادارة ذلك العميل.

فمثلاً: يمكن أن يتعرض العمل إلى تدهور أو تراجع ، كما يمكن أن تتخذ الادارة قرارات سيئة تضع الشركة في مصاعب، ويمكن أن تتبع الادارة سياسة معتمدة

بتأخير الدفعات للدائنين لأطول مدّة ممكنة وهذا التعمد بتأخير الدفعات بشكل مخاطرة بالنسبة لمانح الائتمان (المصرف).

ثانياً : العملاء الأفراد والمخاطرة الائتمانية:(Individual Customers &Credit Risk)

- إن مجموع الائتمان الممنوح من قبل شركة لعملائها هو محصلة العوامل التالية:

1- مبلغ كل عملية ائتمان.

2- طول فترة الائتمان.

3- عدد العملاء

- يبدأ التعرض للمخاطر الائتمانية بخلق الدين وينتهي بقيام العميل بالدفع. لهذا يمكن قياسه بالحجم الكلي للمدينين ويمكن تحليله تبعاً لطول فترة الائتمان. إذ يمكن احتواء المخاطرة بتحديد الحجم الكلي للمدينين وجزئياً ربما بتحديد (تقليص) فترة الائتمان.
- إن أية شركة تعتمد بكثافة على عميل واحد فقط في معظم عملها تكون معرضة للمخاطر التجارية.

ثالثاً: المخاطر الائتمانية المجمعة:

- يمكن تصنيف العملاء حسب بلد العمل والصناعة كما يلي:

✓ تنشأ مخاطر البلدان من وجود.

رابعاً :مفهوم الإعسار: وهو الموقف الذي تعجز فيه إدارة المنشأة من مواجهة الالتزامات المستحقة عليها بتواريخ استحقاقها رغم زيادة موجوداتها المتداولة عن المطاليب المتداولة.

وهذا ما يعرف بأزمة السيولة داخل المنشأة وهو من الحالات المؤقتة ، أي أن إدارة المنشأة تستطيع التخلص من هذا النوع من الفشل (الإعسار الفني) من خلال سياستها التي تستطيع بموجبها زيادة رصيد النقدية وتسديد الالتزامات.

- **أنواع الإعسار:**

أ- **العسر المالي الفني:** هو تلك الحاجة التي تكون فيها المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها بالرغم من أن إجمالي الموجودات أكبر من المطاليب.

ب- **العسر المالي الحقيقي:** هو تلك الحالة التي تكون فيها المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها بسبب أن المطاليب المتداولة أكبر من إجمالي الموجودات المتداولة و الجاهزة لديها، أي أن جزء من الموجودات الثابتة ممولة من المطاليب المتداولة، ولا يوجد هامش أمان للمنشأة ، وتكون المنشأة في طريقها لإعلان حالة الإفلاس.

ت- **مفهوم الفشل:** يرتبط الفشل بالحالات التي لا يتناسب فيها العائد المتحقق مع الاستثمارات ، أو عندما لاتتناسب إيرادات المنشأة مع قدرتها على تغطية التكاليف التي تتحملها.

- **العوامل الداخلية للفشل:**

1) ضعف إدارة المنشأة وعدم علميتها.
2) عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير والانتاج.
3) إجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.

4) الاعتماد الكلي على مصادر التمويل الخارجي كأساس في تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة.
5) تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطاليب المتداولة.
6) عدم كفاءة إدارة رأس المال.

- **العوامل الخارجية للفشل:**

1) الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة، وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
2) ارتفاع كلفة المصادر التمويلية.
3) التوقعات المتشائمة للمستثمر.

ث) **مفهوم الإفلاس:**

يشير مفهوم الإفلاس من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المنشآت كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في موعد استحقاقها بحيث يتم إنهاء إفلاسها وبحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها، وبيعها تمهيداً لسداد ديونها.

مثال:

- تتوقع شركة(الفا) حاليا بيع(10,000,000)جنيه استرليني من البضائع سنوياً محققة بذلك هامش ربح إجمالي (40%) وتشكل الديون المعدومة(1%) من حجم المبيعات، وتعتقد الفا أنها بتقديم شروط ائتمانية متساهلة تستطيع زيادة مبيعاتها بنسبة(20%) على الرغم من أن معدل الذمم المدينة سيزداد بمقدار (2,000,000)جنية استرليني، كما ستزداد

نسبة الديون المعدومة إلى (5%)من حجم المبيعات ، ومع العلم أن كلفة تمويل الذمم المدينة هي (15%) سنوياً.

التحليل:

- تتوقع الفا تحقيق هامش ربح إجمالي قدره:

(40%)*(10,000,000)=4,000,000جنيه استرليني/ ربح/

- تتحمل منها ديون معدومة مقدارها (100,000)جنيه استرليني كما يلي:

- (1%)*(10,000,000)=100,000جنيه استرليني

- إن التغير في السياسة الائتمانية سيرفع هامش الربح الإجمالي بمقدار:

(800,000)جنيه استرليني ليصل إلى (4,800,000)جنيه استرليني لأن:

(40%)*(12,000,000)=4,800,000جنيه استرليني.

-بينما تزداد الديون المعدومة بمقدار(500,000)جنيه استرليني لتصل إلى(600,000)جنيه استرليني كما يلي:

(5%)*(12,000,000)=600,000جنيه استرليني.

أما كلفة التمويل الإضافية فسوف تكون 300,000جنيه استرليني لأن

(15%)*(2,000,000)=300,000جنيه استرليني.

المقارنة:

السياسة الصارمة	السياسة المتساهلة
يكون الربح فيها: 3,900,000جنيه استرليني	4,800,000-600,000- 300,000= 3,900,000جنيه استرليني

نستنتج إذا: أنه لا داعي لهذه السياسة.

معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف

1) البنك هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع (القبول بالشيكات المسحوبة على البنوك في تسوية الديون) ومجمل القول أن البنك هو المنشآت التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها.
2) يعرف الائتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.
3) يمنح الائتمان المصرفي بناء على مجموعة من الشروط ومن بينها وجود الضمانات التي تكفل للبنك استراد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم إقراض والسلفيات حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.

❖ **التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها نوعان:**

1-تسهيلات ائتمانية مباشرة: هي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتبوب ضمن مفردات الاصول ومن أمثلتها القروض والسلفيات والحسابات الجارية مدينة.
2-تسهيلات ائتمانية غير مباشرة: هي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتبوب ضمن الالتزامات العرضية ومن أمثلتها الاعتمادات مستنديه وخطابات الضمان. تمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته (50%-70%) من

إجمالي أصول المصرف وهي التي تولد النصيب الأكبر من الدحل التشغيلي للمصارف.

- يقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية والتي تمثل الإطار المتضمن لمجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية مع سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.
- الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. يمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة.
- البنوك في الحقبة السابقة من التاريخ اهتمت أساسا بالإدارة الحصيفة للأصول والخصوم في حين أن البنوك في العصر الحديث أصبحت تهتم بشكل كبير بالمخاطر (كيفية إدارة المخاطر) بالإضافة إلى المحافظة على تحقيق معدل مرتفع من العائد لأصحاب حقوق الملكية. إدارة المخاطر في البنوك تقوم على عدد من المبادئ. مبادئ إدارة المخاطر في البنوك هي عملية يتم من خلالها (التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة) من المخاطر التي يواجهها البنك.

- البنوك كغيرها من المؤسسات المالية تواجه العديد من التحديات في إدارة المخاطر التي تنشئ كنتيجة لممارستها لأنشطتها. تتعد المخاطر التي تواجه البنوك في العصر الحديث ومن أمثلة هذه المخاطر (مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الصرف ومخاطر رأس المال ومخاطر التسوية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القطرية).
- أكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان وتقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة مخاطر الائتمان. معايير إدارة مخاطر الائتمان عملية يتم من خلالها (تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها) في البنك.

❖ **أهم معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك تتضمن:**

1) توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.
2) توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
3) توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته.
4) توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.

A.توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية:

- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية يعني موافقة مجلس إدارة البنك على الاستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في:

1. مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية وعلى تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدود المخاطر الائتمانية.

2. تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات (الصناعات) والمناطق الجغرافية الممكن منحها الائتمان.

3. وضع حدود قصوى لأجل منح الائتمان وأسس لتسعير الائتمان.

4. تحديد إرشادات عن (نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول) و (نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية).

5. تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.

6. وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وإعطاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين في البنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.

B. توافر الإجراءات السليمة لمنح الائتمان تتضن التالي:

أولاً:- المعايير الملائمة لمنح الائتمان وتتكون هذه المعايير من الآتي:-

1. المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانياً وفقاً لنظام تصنيف داخلي البنك.

2. الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام.

3. معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة (القطاع) والغرض من الائتمان.

4. طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان وللصناعة (القطاع) ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

5. مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.

ثانياً:- التقدير لحدود الائتمان ويتم تقدير حدود الائتمان من خلال:

1- وضع حدود لكافة بنود داخل وخارج الميزانية ووضع حدود للصناعات (القطاعات) والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد على درجة التصنيف الائتماني للعميل.

2- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء ذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

c- توافر إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

- يتضمن توافر إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته بالآتي:

1. توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناته ومستنداتها.

2. متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة (مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية – الوضع المالي الحالي للعميل – مدى توافر ضمانات كغطاء مناسب وفقاً للحالة الحالية للعميل – مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية – مدى جودة الائتمان والتصنيف وتكون المخصصات).

3. التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على (منح الائتمان ومتابعة مدى جودته – تسعير الائتمان – تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية – تحديد القروض المتعسرة ومدى كفاية المخصصات).

d- توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

- تتضمن الاجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي:

1) نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على (مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ومتابعته – مدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان – مدى جودة المحفظة الائتمانية – مدى سلامة نظام التصنيف الائتماني).

2) رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في (السياسات الائتمانية – الإجراءات الائتمانية – الحدود الائتمانية).

3) وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعسرة في وقت مبكر.

منح الائتمان المصرفي وأسسه ومعاييره ، ومراحله والعوامل المؤثرة في القرار الائتماني

1- أشكال الائتمان المصرفي

اشارت الكثير من الدراسات والابحاث في الفكر المالي والمصرفي ان للائتمان المصرفي عده اشكال منها :

أ- **الائتمان النقدي:** هو الائتمان الذي يقدم بصورة مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية المباشرة ويشمل:

(1) القروض: ويعرف القرض بصورة عامة على انه إمكانية شراء مادة أو استدانة مبلغ بموجب وعد بالسداد، إن القروض تعتبر من أهم النشاطات الائتمانية التي تحقق أرباحا للمصارف وان منح القروض يعتبر أهم ما تقوم به المصارف لتمويل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

(2) السلف: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية إلى موظفيها و زبائنها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة.

(3) عمليات الخصم: الخصم هو عملية ائتمانية يضع المصرف بمقتضاها تحت تصرف زبونه قيمة الورقة التجارية (كمبيالة أو سند أذني) ودون انتظار اجل السداد ويقوم المصرف بتحمل اجل الدين وتحصيل الورقة التجارية من المدين بقيمتها في موعدها.

(4) الدفع من تحت الحساب: يسمح البنك لزبونه أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين أي أن يغطي الحساب في حدود معينة.

ب- **الائتمان التعهدي:** هو الائتمان الذي يقدم بصورة غير مباشرة إلى الزبون ويسمى أيضا بالائتمان أو بالتسهيلات الائتمانية الغير المباشرة ويشمل:

1. الاعتماد المستندي: هو عبارة عن خطاب أو كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات التي تترتب على المتعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية أي إن المصرف يضم ذمته إلى ذمة الزبون في أداء الالتزامات التي تنجم عن هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية الخاصة بالاستيراد والتصدير .
2. خطاب الضمان: تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها لتسهيل أعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة احد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث.
3. بطاقة الائتمان: هي البطاقة التي تصدرها المصارف تمكن حاملها الحصول على حاجياته من البضائع ديناً.

ج- **الائتمان الايجاري:** يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب إلى المصرف يتضمن عدد الأصل و نوعه ثم يقوم المصرف بشراء هذا الأصل ثم تأجيره إلى المستفيد منه و في نهاية مدة الإيجار يحق للمستفيد من الأصل تملكه

2-مفهوم المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده .كما يمكن أن نضيف عدة احتمالات أخرى والتي توضح أكثر المخاطر الائتمانية و هي كالأتي:

- المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني) القرض+الفوائد (أو في توقيتات السداد.

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أوعدم قيامه برد أصل القرض وفوائده.

3- <u>أسس منح الائتمان:</u>

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح: والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر

مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق.

4 – معايير منح الائتمان:

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

أ) **الشخصية** Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

ب) القدرة Capacity : وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار

القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ، مثل مؤشرات ربحية النشاط ومعدل دوران المخزون والتدفقات النقدية وقابلية تحويل أصوله إلى نقدية ، وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته وموقفها التنافسي ، وخصائص القوى العاملة لديه ، ومدى إعتماد الإدارة على أساليب الإدارة الحديثة .. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

جـ) رأس المال Capital: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية.

د) الضمان Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل . وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار

الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية.

هـ) <u>الظروف المحيطة</u> conditions:يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

5-<u>تدرج القروض وفقا للمعايير الائتمانية المعروفة 5C'S (للاطلاع):</u>

ويقصد بتدرج القروض تقسيمها إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة الائتمانية المحيطة بها، وأشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من عناصر المخاطرة الانتمائية هي الشخصية والقدرة وراس المال، حيث ينتج عند دمجها (9) تسع درجات للمخاطرة الائتمانية وهي:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا.
- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا إلى متوسطة.
- الشخصية + قدرة غير كافية + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا إلى متوسطة.
- قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية متوسطة.
- قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية عالية.
- شخصية – القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية عالية.

– شخصية – القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية عالية جدا.

– رأس مال – الشخصية – القدرة = مخاطرة ائتمانية عالية جدا.

– القدرة – شخصية – رأس المال = المخادع.

وعلى وفق هذه الدرجات، تستطيع الإدارة المصرفية أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند المقترض أم لا، وعلى ضوء ذلك يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح القرض أو رفضه.

6 – العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

أ.العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب.العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

أ- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

ب- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

ت- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

ث- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
6. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرف.

7- مراحل منح القرض

يمر منح القرض بمراحل متعددة يمكن إيجازها في سبعة خطوات رئيسية وهي:

أ- **الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد و مقابلة المقترض ، وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

ب-**التحليل الائتماني للقرض:** ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الإئتمائية من حيث شخصيته وسمعته وقدره على سداد القرض بناءا على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

ج-**التفاوض مع المقترض:** حول مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.

اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض وبناءا على هذه المذكرة يتم موافقة على منح القرض من سلطة الائتمانية المختصة.

د-**صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

هـ- **متابعة القرض والمقترض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة. وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات

القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

و- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

إجراءات منح القرض و تحصيله :

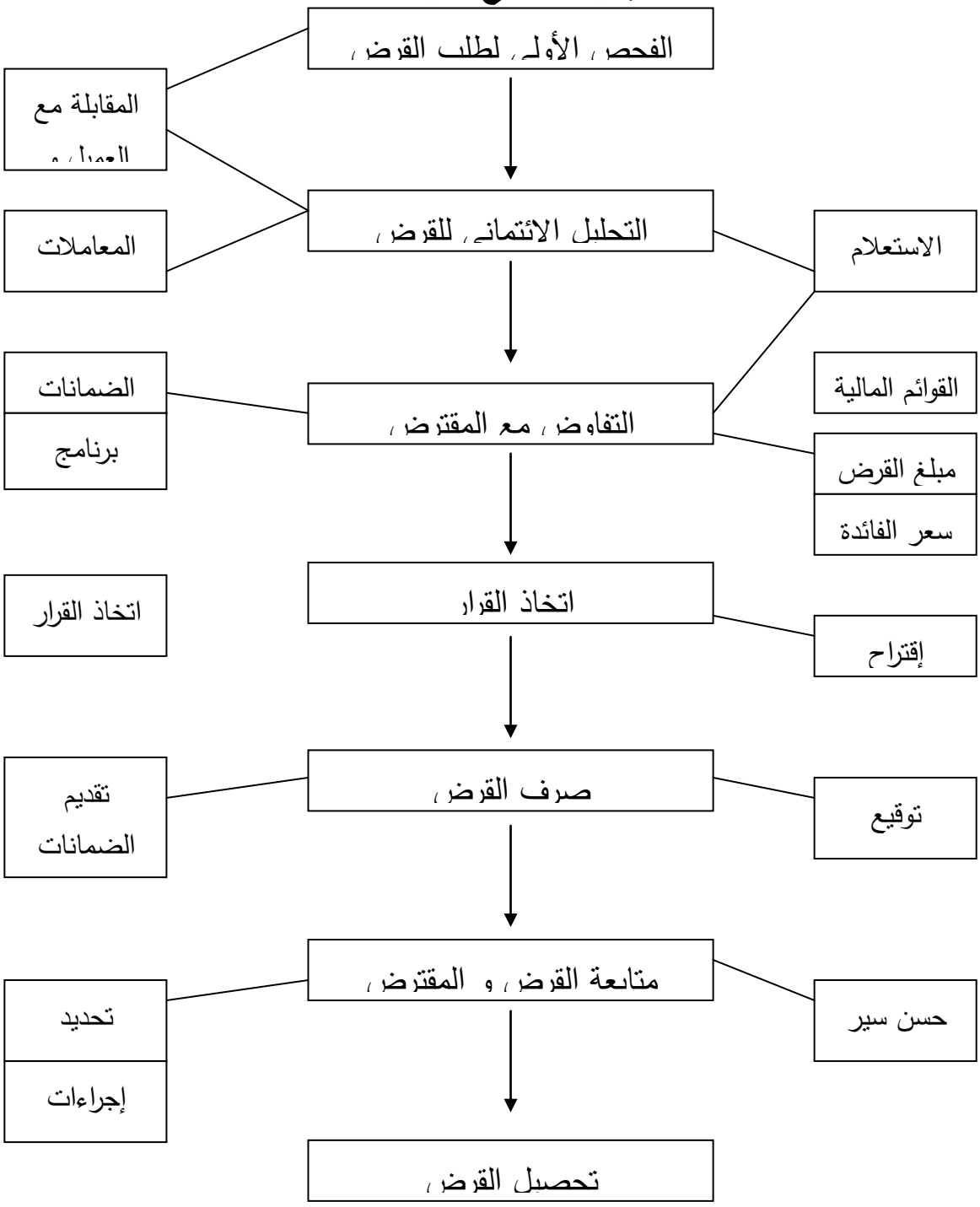

المقدمة:

تعرض العمل المصرفي للعديد من **المخاطر** التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها ، وقد تنشأ هذه المخاطر من عوامل **داخلية** ترتبط بنشاط وإدارة البنك، أو عوامل **خارجية** نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها البنك، ولهذا تتحوط البنوك لهذه المخاطر بعدة وسائل أهمها **تدعيم رأس المال و الاحتياطيات** أي كفاية رأس المال بما يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها استخدامات البنك.

الاطار الكلي لإدارة المخاطر :

إن الإطار الكلي لإدارة المخاطر البنكية يتكون عادة (وحسب إدارة كل مصرف) من المستويات التالية:

- لجنة التدقيق (مجلس الإدارة).
- لجنة إدارة المخاطر (مجلس الإدارة).
- لجنة الائتمان (مجلس الإدارة).
- لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.
- اللجنة التوجيهية لأنظمة وأمن تكنولوجيا المعلومات ، لجنة إدارة الطوارئ.

استراتيجية إدارة المخاطر والهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

إن الاستراتيجية الخاصة بإدارة المخاطر تقوم على توضيح موقف إدارة البنك من المخاطر القائمة والمحتملة وكيفية إدارتها. وتهدف إدارة المخاطر إلى تطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك كإدارتها حيث تشمل مهامها الأمور التالية:

- وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر لجميع أنواع المخاطر.

- التطوير والإشراف على تطبيق الأطر المختلفة والمتعددة لإدارة المخاطر.
- تطوير أدوات قياس ونماذج مناسبة لإدارة المخاطر.
- تقييم ومراقبة المخاطر مقارنة بالحدود المقررة.
- رفع التقارير المناسبة إلى لجنة إدارة المخاطر ومن ثم إلى مجلس ا لإدارة.
- رفع مستوى المعرفة داخل المصرف بأفضل معايير الصناعة المصرفية.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

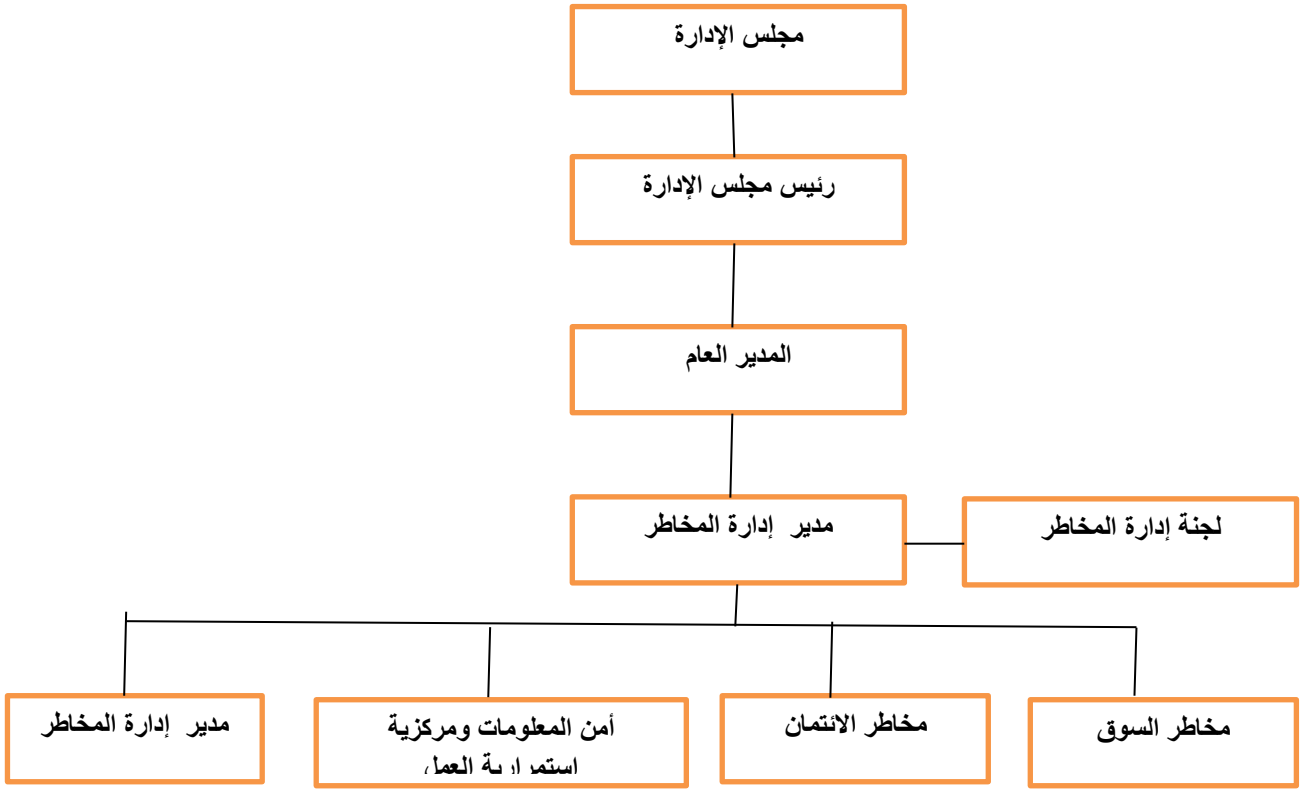

تصنيف المخاطر الائتمانية

تصنف المخاطر الائتمانية لدى كل مصرف بمجموع الديون لكل فئة من الفئات، وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم (597/م ن/ب4) الصادر بتاريخ 9 كانون الأول

2009 وتعديلاته ويقوم المصرف بتكوين المؤونات لمواجهة أخطار التسليف بعد مراجعة ملفات ا لعملاء. وفيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون :

- الديون المنتجة.
- ديون متدنية المخاطر.
- ديون عادية / مقبولة المخاطر.
- ديون عادية تتطلب اهتماماً خاصاً.
- الديون غير المنتجة.
- ديون دون المستوى العادي المقبول.
- ديون مشكوك بتحصيلها.
- ديون رديئة.

أهم المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر نذكر منها:

المخاطر الائتمانية: Credit Risk

مخاطر أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

مخاطر أسعار الصرف: Foreign Exchange Risk

مخاطر السيولة:Liquidity Risk

مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات.

أولاً: المخاطر الائتمانية:Credit Risk

وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد" فالمخاطرة الائتمانية– أقدم المخاطر بالنسبة للبنك–وهي النتيجة الفعلية لمخاطر متعددة الأبعاد – وهي المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر التي لا يزال قياسها صعباً للغاية، وللتعامل مع هذه المخاطر والتقليل منها يراعى مايلي:

1. عدم تركيز الائتمان على قطاع معين أو أشخاص معينين.
2. ضرورة وجود إدارة ائتمانية رشيدة.
3. تطبيق إجراءات رقابية تتابع عمليات الائتمان وتراقب المخاطر أولاً بأول.
4. ضرورة الالتزام بقواعد وضوابط منح الائتمان الصادرة عن السلطة النقدية والبنك.
5. أن تكون أرصدة المخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك فيها.
6. إن التركز في مخاطر الائتمان ينشأ عندما يكون عدد من الجهات المقابلة مرتبط بعمليات ونشاطات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة أو لهم نشاطات اقتصادية متشابهة قد تؤثر على إمكانياتهم للقيام بواجبتهم التعاقدية بسبب تأثرهم بصورة متشابهة بالتغييرات الاقتصادية والسياسية وغيرها، إن التركز في مخاطر الاقراض يدل على مدى تأثر أداء البنك بالتطورات اللاحقة في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة. و تمثل البيانات التالية التركز الائتماني لأحد المصارف حسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع الاقتصادي :

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

31 كانون الأول 2016	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	المجموع
	ل.س					
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١	-	-	-	-	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١
أرصدة لدى المصارف	٨,٢٥٩,٧٤٠,٠١٥	٦٤,٠٦٨,١٥١,٣٥٣	٥,٣٢٩,٨٤٣,٤٥٥	٨٢٨	٨٦٠,٣٧٢	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣
ايداعات لدى المصارف	٥٦٦,٢١٠,٠٠٠	٩,٥٠٣,٣٧٦,٢٨٣	-	-	-	١٠,٠٦٩,٦٣٦,٢٨٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)						
للأفراد	٨٢,٠٨٨,١٥٧	-	-	-	-	٨٢,٠٨٨,١٥٧
القروض العقارية	١٠٤,١٣٩,١٠٠	-	-	-	-	١٠٤,١٣٩,١٠٠
الشركات الكبرى	١٣,٩٩٨,٧٠٥,١٩٠	-	-	-	-	١٣,٩٩٨,٧٠٥,١٩٠
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٧٤,٤٨٧,٤٠٦	-	-	-	-	١٧٤,٤٨٧,٤٠٦
الموجودات الأخرى	٢٤٠,٣٦٢,٥٩٥	-	-	-	-	٢٤٠,٣٦٢,٥٩٥
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
المجموع	٤٠,١١٢,٥٣٣,٠٦٠	٧٣,٥٧١,٥٢٧,٦٣٦	٥,٣٢٩,٨٤٣,٤٥٥	٨٢٨	٨٦٠,٣٧٢	١١٩,٠١٤,٧٦٥,٣٥١

التركز القطاعي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أفراد	خدمات وأخرى	اجمالي
	ل.س							
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١	-	-	-	-	-	-	١٣,١٥٤,٣٧٨,٩٩١
أرصدة لدى المصارف	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣	-	-	-	-	-	-	٧٧,١٥٨,٥٩٦,٠٢٣
إيداعات لدى المصارف	١٠,٠٦٩,١٣١,٢٨٣	-	-	-	-	-	-	١٠,٠٦٩,١٣١,٢٨٣
تسهيلات التمانية مباشرة (بالصافي)	-	٢,٣٧٣,٩٥١,٠٥٩	٩,٣٩٦,١٣٨,٢٦٢	١,١٢١,٥٧١,٩٧٩	١,٧٤٧,٧٥٧	-	١,٤٦٦,٥٠٦,٢٩١	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣
الموجودات الأخرى	١٣,٠٩٣,٧٨١	١٤,٨٧٠,٤٩٣	١٦٠,٤١٣,٧٦٣	١,٩٥٤,١٧٨	-	-	٣٠,٣٨٠	٢٤٠,٣١٢,٥٩٥
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	-	-	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
الإجمالي	١٠٤,٤٧٧,٥٧٦,١٨٤	٢,٣٨٨,٨٢١,٥٥٢	٩,٥٥٦,٥٥٢,٠٢٥	١,١٢٣,٥٢١,١٥٧	١,٧٤٧,٧٥٧	-	١,٤٦٦,٥٣٦,١٧١	١١٩,٠١٤,٧١٥,٣٥١

لإدارة مخاطر الائتمان :.

يقوم المصرف بتنويع وتوزيع نشاطاته الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة بالإضافة إلى الحصول على الضمانات لعينية الكافية. إن مجلس إدارة البنك هو الجهة ا لمسؤول بشكل رئيسي عن إدارة مخاطر الائتمان حيث يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية وسياسية إدارة المخاطر وبمراجعة واقتراح أي تعديل تفرضه التغييرات في الظروف المحيطة بالبنك. إلى جانب مجلس الإدارة يوجد لدى البنك عدة لجان لها دور في إدارة مخاطر الائتمان وأهمها:

- لجان الائتمان/ دائرة الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وحسن تنفيذ سياسة الائتمان الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

- دائرة التدقيق الداخلي:

وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وتدقيق عملية إدارة مختلف المخاطر في البنك للتأكد من توافقها مع السياسات والاجراءات المعتمدة.

- دائرة مخاطر الائتمان:

وهي الجهة المسؤولة عن تطوير النظام المركزي لتقارير مخاطر الائتمان ومراجعة السياسات ذات العلاقة اضافة إلى مسؤوليتها عن تفعيل النظام الداخلي لقياس مخاطر الائتمان.

أهم أساليب تخفيف مخاطر الإئتمان:

- التنويع من خلال توزيع النشاطات الاقراضية للتحقق من عدم وجود تركز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص من قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة.
- التقييم المستمر للإدارة الإئتمانية لعملاء البنك وفقاً لمنهجية تقييم موضوعية وواضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الكمية والنوعية بالإضافة على عامل الخبرة والمعرفة الطويلة.

هذا بالإضافة إلى وجود نظام موافقات ورقابة يعتمد على:

- لجان ائتمانية مختلفة على مستوى الإدارة العامة للبنك تغطي كافة وحدات النشاط مكلفة بواجبات وصلاحيات محددة تقوم على مبدأ الفصل بين عملية التسويق والبيع وعملية التقييم والدراسة الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني واف ودراسة القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة.
- وحدات رقابة وضبط للتأكد من الالتزام الصارم بالسياسات والاجراءات والأطر التشريعية وكذلك الالتزام بشروط الموافقات الائتمانية وسلامة التوثيق القانوني للتسهيلات الممنوحة واستكمال اجراءات الحصول على الضمانات اللازمة.

اختبارات ا لجهد:

تعتبر اختبارات الجهد " stress testing" أداة هامة تستخدم من قبل البنوك كجزء من عملية إدارة المخاطر ، وقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وفي ظل ازدياد نسبة التعثر لدى المصارف في السنوات القليلة الماضية، حيث تعرف لجنة بازل للإشراف على المصارف اختبارات الجهد بأنها" الآلية المستخدمة لتقييم الوضع المالي للبنك و ربحيته في ظل ظروف صعبة والاستفادة من نتائجها في اتخاذ القرارات، حيث تعد نتائج هذه الاختبارات مؤشرات للانذار المبكر بالنسبة لإدارات المصارف"، ومن أهم أهداف اختبارات الجهد:

1-تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.

2-تحسين إدارة البنك لرأسماله وسيولته.

3-تقييم وضع البنك في حالة الأزمات الشديدة.

4-المساعدة في وضع وتحديد حدود المخاطر المقبولة.

5-التأكد من التوافق مع الجهات الرقابية والقدرة على العمل في ظل السيناريوهات المعدة .

6-عامل مساعد على التنبؤ بوضع البنك تحت ظروف ضاغطة.

ثانياً: مخاطرة أسعار الفائدة: Interest Rate Risk

وتظهر مخاطر أسعار الفائدة في اتجاهين هما:

1. التغيرات في أسعار الفائدة في السوق النقدي والمتمثلة في العائد على استعمال الأموال، وعملاء هذا السوق هم المقرضون والمقترضون.
2. التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات والمتمثلة في العائد على استثمار وبيع العملات الأجنبية، وعملاء هذا السوق هم المشترون والبائعون.

أولاً: التغيرات في أسعار الفائدة في السوق النقدي:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة والتي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم توافق آجال تسعير كل من الالتزامات والأصول الحساسة لأسعار الفائدة(أي عدم تطابق تاريخ استحقاق عمليات الإقراض مع تاريخ استحقاق الاقتراض)، فمثلاً: لو تعاقد البنك مع أحد العملاء على أساس سعر فائدة معين، وحدث ارتفاع في أسعار الفوائد السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض ،وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد في السوق.

يوضح المثال التالي ما سبق:

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة للتغير في سعر الفائدة ٢٪

أثر الزيادة في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦			
العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	(٨١,٥٥٨,٦٤٣)	(٦١,٦٨٨,٩٨٢)
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧	٣٤٣,٠٠٨,٥٦٨
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	(١٦,٤٧٨,٨٧٣)	(١٢,٣٥٩,١٥٥)
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	٩٢,٩٤٠	٦٩,٧٠٥
ين ياباني	١٢٣,٨٧٦	٢,٤٧٨	١,٨٥٨
عملات أخرى	٦,٢٨٤,٩٨,٠٩٥	١٢٥,٦٨٣,٩٦٢	٩٤,٢٦٢,٩٧١

أثر النقص في أسعار الفائدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦			
العملة	الفجوة المتراكمة ل.س.	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر) ل.س.	حساسية حقوق الملكية ل.س.
ليرة سورية	(٤,٠٧٧,٩٣٢,١٥٩)	٨١,٥٥٨,٦٤٣	٦١,٦٨٨,٩٨٢
دولار أمريكي	٢٢,٨٦٧,٢٣٧,٨٥٧	(٤٥٧,٣٤٤,٧٥٧)	(٣٤٣,٠٠٨,٥٦٨)
يورو	(٨٢٣,٩٤٣,٦٥٩)	١٦,٤٧٨,٨٧٣	١٢,٣٥٩,١٥٥
جنيه استرليني	٤,٦٤٦,٩٩٠	(٩٢,٩٤٠)	(٦٩,٧٠٥)
ين ياباني	١٢٣,٨٧٦	(٢,٤٧٨)	(١,٨٥٨)
عملات أخرى	٦,٢٨٤,٩٨,٠٩٥	(١٢٥,٦٨٣,٩٦٢)	(٩٤,٢٦٢,٩٧١)

ثانياً: التغيرات في أسعار الفائدة في سوق العملات:

تنشأ هذه المخاطر عند وجود اختلاف في سعر الفائدة عند تاريخ شراء وبيع العملة في عمليات التبديل(المقايضة) ، وتكمن هذه المخاطر في التغير العكسي المحتمل في

أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد لها. ومثال ذلك: قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بغرض تحقيق الأرباح. وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة استرليني من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الاسترليني أعلى من مردود الفائدة على الدولار.

ثالثاً: مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

وهي المخاطر التي قد تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية في أسعار صرف العملات أو في مراكز العملات التي يتم الاحتفاظ بها، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكثر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

مخاطر العملات: اثر الزيادة في سعر الصرف ١٠٪

	٢٠١٦		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة
دولار أميركي	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	(٤٨,٣١٨,٨٨٦)	٤٧٩,٧٨٣,٨١٤
يورو	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤	٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦
جنيه استرليني	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	٣,٥٢٩,٥٤٨	٢,٦٤٧,١٦١
ين ياباني	٦٤,٨١٨,٠٩٠	٦,٤٨١,٨٠٩	٤,٨٦١,٣٥٧
الفرنك السويسري	١١٥,٠٣٢	١١,٥٠٣	٨,٦٢٧
العملات الأخرى	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤	١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦

مخاطر العملات: أثر النقصان في سعر الصرف (١٠٪)

	٢٠١٦		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر المرحل الى حقوق المساهمين بعد اقتطاع الضريبة
دولار أميركي	(٤٨٣,١٨٨,٨٦٣)	٤٨,٣١٨,٨٨٦	(٤٧٩,٧٨٣,٨١٤)
يورو	٢,٨٣٨,٣٠٢,٧٤٠	(٢٨٣,٨٣٠,٢٧٤)	(٢٨٤,٢٧٨,٨٣٦)
جنيه استرليني	٣٥,٢٩٥,٤٧٥	(٣,٥٢٩,٥٤٨)	(٢,٦٤٧,١٦١)
ين ياباني	٦٤,٨١٨,٠٩٠	(٦,٤٨١,٨٠٩)	(٤,٨٦١,٣٥٧)
الفرنك السويسري	١١٥,٠٣٢	(١١,٥٠٣)	(٨,٦٢٧)
العملات الأخرى	٢١,٠٦٣,٢٩٢,٧٤٠	(٢,١٠٦,٣٢٩,٢٧٤)	(١,٥٧٩,٧٤٦,٩٥٦)

رابعاً: مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تعبر عن احتمال عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء بالتزامات المؤسسة المالية في الوقت المحدد. وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وهو مايدعى بمخاطرة تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول، وهو مايدعى مخاطرة بيع الأصول. بمعنى آخر هي المخاطر الناجمة عن زيادة غير متوقعة في سحب الودائع إلى درجة يعجز عنها المصرف عن تلبية كامل الطلب على المسحوبات من خلال النقدية وشبه النقدية المتاحة لديه ويصبح معها من الضروري بيع جزء من أصوله خلال وقت قصير وبأسعار منخفضة.

أسباب مخاطر السيولة:

لمخاطر السيولة منشئين داخلي وخارجي، والعوامل الداخلية يمكن أن تكون نتيجة سوء في تخطيط وربط أصول المؤسسة بخصومها لجهة آجال الاستحقاق لكل منها كما أن عدم تنويع أصول المؤسسة وعدم الاحتفاظ بأصول سهلة التحويل لسيولة بتكلفة منخفضة قد يكون سبب من أسباب مخاطر السيولة، وأخيراً فأن التحول المفاجئ لبعض الالتزامات المؤسسة العرضية(التعهدات والضمانات أو مايعرف بالعمليات من خارج الميزانية) إلى التزامات فعلية يؤدي إلى مخاطر السيولة.

بالنسبة للعوامل الخارجية، فإن الركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي قد تعاني منها الأسواق المالية تعدّ من أهم العوامل الخارجية التي تؤدي إلى أزمات سيولة في المؤسسات المالية

من هنا تبرز الحاجة لملافاة مخاطر السيولة من خلال الآتي:

1. توظيف الأموال بما يتناسب وآجال الودائع المحتفظ بها.
2. مراعاة أن تكون التدفقات النقدية الداخلة تقابل التدفقات النقدية الخارجة للعملات بشكل مناسب مما يستدعي تخطيطاً سليماً لهذه السيولة.
3. الاحتفاظ بالودائع الالزامية لدى المصرف المركزي عادة تساوي 5% من ودائع الزبائن و 10% من رأسمال البنك.

توزيع الموجودات والمطلوبات على أساس الاستحقاق ودرجة السيولة:

	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و٣ أشهر	بين ٣ أشهر و٦أشهر	بين ٦ شهور و٩أشهر	بين ٩ أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س								
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	١٢,٩٨٨,١١٥,٥٧٠	-	-	-	-	-	-	٣,٩٥١,١٩٢,٧٠٤	١٦,٩٤٤,٣٠٨,٢٧٤
أرصدة لدى المصارف	٢١,٣١٥,١٠٤,٨١١	٥٣,٠٨٣,٠٨٧,٤٧٣	٣,٢١٠,٤٠٣,٧٣٩	-	-	-	-	-	٧٧,٦٥٨,٥٩١,٠٢٣
ايداعات لدى المصارف	-	-	١٠,٠٠٣,٣٧٦,٢٨٣	٦٦,٢١٠,٠٠٠	-	-	-	-	١٠,٠٦٩,٦٣١,٢٨٣
التسهيلات الائتمانية المباشرة (بالصافي)	٢,٣٦٩,١٢٥,٢٤١	١٧٩,٠٠٥,٩٦٠	١,١٩٤,٧٨٧,٦٧٢	١,١٤٤,٦١٦,٤٠٢	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٣٥٥,٦٧٢,١٨٢	٥٤٥,٧٧٩,٩٥٣	١٤,٣٥٩,٩٢٠,٣٥٣
موجودات ثابتة		-	-	-	-	-		١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥	١,٩٧٠,١٩٩,١٤٥
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	٢٥٧,٧٥١	٢٥٧,٧٥١
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	٦,٨٥٣,٣٣٢	-	٦,٨٥٣,٣٣٢
موجودات أخرى	٤٢,٤٦٣	١١٨,٧٩٩	٥٢,١٢٣,٦٦٦	١٣,٦١٩,١٧١	-	-	١٧٤,٤٥٨,٤٩٦	-	٢٤٠,٣٦٢,٥٩٥
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦	٣,٠٣١,٨٧١,١٠٦
مجموع الموجودات	٣٦,٧٢٢,٣٨٨,٠٨٥	٥٣,٢٦٢,٢١٢,٢٣٢	١٤,٤٦٠,٦٩١,٣٦٠	١,٢٢٤,٤٩٥,٥٧٣	٨٤٩,٥٦٠,١٤٤	٧٢١,٣٧٢,٧٩٩	٧,٥٣١,٩٨٤,٠١٠	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٢٤,٢٨٢,٠٠٤,٨٦٢
ودائع بنوك	٥,٨٠٦,٥٦١,١٨٩	٣,٩٦٧,٨٩٠,٠٣١	٢,١٢١,٤٦٣,٠٠٠	-	-	-	-	-	١١,٨٩٥,٩١٤,٢٢٠
ودائع العملاء	٣٨,٠٩٢,٦٠٤,٧٦١	١٦,٤١٥,٤٣٣,٣١٤	٧,٤٩٩,١٩٧,٢٣٥	١,٧٨٥,٥٦٣,٦١٥	١,٠٣٩,١٤٥,٣٤٣	١٢,٨٥٨,٤٨٨,٤٩١	-	-	٧٧,٦٩٠,٤٣٢,٧٥٩
تأمينات نقدية	٣,٩٠٣,٠٣٨,٠٣٦	٧٤,٠٠٤,٧٧٦	٤٤٠,١٦٣,٥٣٩	٢٨٨,١٠٣,٦٥٤	٣٤٢,٩١٧,٦١٣	٩٣,٣٨١,٧٨٠	٢٤٧,٣٦٨,٧٧٠	-	٥,٣٨٨,٩٧٨,١١٨
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	١١,٩٤٧,١٦٦,٨٨١	-	١١,٩٤٧,١٦٦,٨٨١
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	١,٣٧٤,١١١,١١٢	-	-	-	١,٣٧٤,١١١,١١٢
مطلوبات أخرى	٢,٠١٤,٢٥٩,٤٩٠	٨٩,٧٧٧,٧٨١	-	-	-	١٢,١٨٤,٠٧٧	-	-	٢,١١٦,٢٢١,٣٤٨
مجموع المطلوبات	٤٩,٨١٦,٤٦٣,٤٧٦	٢٠,٥٤٧,١٠٥,٩٠٢	١٠,٠٦٠,٨٢٣,٧٧٤	٢,٠٧٣,٦١٧,٢١٩	٢,٧٥٦,٢٢٤,٦١٨	١٢,٩٦٤,٠٥٤,٣٤٨	١٢,١٩٤,٥٣٥,١٥١	-	١١٠,٤١٢,٨٧٥,٠٣٨
الصافي	(١٣,٠٩٤,٠٧٥,٣٩١)	٣٢,٧١٥,١٠٦,٣٣٠	٤,٣٩٩,٨٦٧,٥٨٦	(٨٤٩,١٧١,٦٩١)	(١,٩٠٦,٦١٤,٤٧٤)	(١٢,٢٤٢,١٨١,٥٤٩)	(٤,٦٥٧,٥٥١,٦٤١)	٩,٥٠٤,٣٠٠,٦٥٩	١٣,٨٦٩,١٢٩,٨٢٤

خامساً مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات:

وتعرف هذه المخاطرة بعدم قدرة البنك على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر الأخرى وذلك من خلال **عدم كفاية رأس المال**

فالمستوى الأدنى المطلوب من رأس المال هو دالة للمخاطر التي يتعين تغطيتها، فإن القضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال هو تحديد **المستوى الملائم** منه اللازم لمقابلة هذه المخاطر

مقومات نظام التقييم المصرفي Camels

المقدمة:

تُعتبر المصارف أكثر القطاعات الاقتصادية خضوعاً للرقابة والتنظيم وذلك يعود لما يلي:

أ- تحتل المصارف دور هام في استقرار الاقتصاد.

ب- تنتقل الأزمات المالية بسهولة داخل الجهاز المصرفي.

ت- يتميز هيكل رأس المال المصارف بنسبة رفع مالي مرتفعة highly leveraged تحتاج لتدعيم سلامة الجهاز المصرفي

لمحة تاريخية عن اتفاق بازل 1988

اتجهت بعض الدول إلى تطوير أنظمة الرقابة لتكفل فعالية الرقابة المصرفية، ومن هذه النظم نظم التقييم التي تستند إلى نتائج فحص الرقابة الميدانية. وفي هذا الإطار كانت للجهات الرقابية في الولايات المتحدة الأميركية دوراً هاماً إذ عمدت لتطوير نظام للتقييم بالمؤشرات أطلق عليه CAMEL وهو نظام موحد تمَ تطبيقه منذ عام 1988، وهو نظام يتمّ بمقتضاه تقييم المصارف وفقاً لمعايير رقابية معينة تمثل ركائز للمصرف وهي : رأس المال ، وجودة الأصول والإدارة، والأرباح المحققة ، والسيولة. وتطور هذا النظام فأصبح يعرف بنظام CAMELS ليغطي الحساسية لمخاطر السوق، إضافة للمعايير الخمس سالفة الذكر.

تعتبر السلطات الرقابية رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، باعتباره مقياساً موضوعياً سهل التحديد وقابلاً للتطبيق والقياس على المستوى الدولي. هذا بالمقارنة مع المقاييس الأخرى لسلامة المصرف الأصعب في التحديد والقياس.

وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل في سويسرا ، وهي مقر بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements, BIS برئاسة كوك(Cooke) من بنك انجلترا ومن هنا جاءت التسمية ب "لجنة بال أو بازل أو كوك"

مقومات نظام التقييم المصرفي Camels :

يعتمد نظام التقييم CAMELS على إجراء التحليل الشامل للمصرف وذلك بهدف التأكد من سلامة وضع المصرف ومدى قدرته على تحمل المخاطر المصرفية والأسلوب الذي تدار به هذه المخاطر ،حيث يتم ذلك من خلال ما يلي:

*تقييم المخاطر : وتتضمن تحديد مخاطر المصرف ومدى تأثره بها ووضع حدود قصوى للمخاطر التي يتعرض لها المصرف .

*الرقابة على التعرض للمخاطر : وتتضمن السياسات والإجراءات المتخذة من قبل إدارة المصرف بهدف الحفاظ على سرية المعلومات وتدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بشأن سلامة أداء النظم وتوفير التأهيل المستمر للعاملين في المصرف

*متابعة هذه المخاطر : وتشتمل على متابعة إجراء الاختبارات الدورية للنظم للتأكد من سلامتها وفاعليتها وسلامة إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية التي تكفل الرقابة على المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتخفيف من حدتها .

يتكون نظام التقييم المصرفي Camels من ستة مقومات وهي:

كفاية رأس المال Capital Adequacy

جودة الأصول Asset Quality

الإدارة Management

العوائد (الأرباح) Earnings

السيولة Liquidity

الحساسية إلى مخاطر السوق Sensitivity to market risk

إن الغرض الأساسي من استخدام نظام التقييم CAMELS ، هو تحديد المسبق للمخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تطلب:

1- بذل عناية رقابية خاصة.
2- تحديد أولويات الرقابة اللازمة.
3- تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر.

قد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعّالة لتقييم قوة المؤسسات المالية بشكل موحد. وأيضاً أثبت هذا النظام فعّاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وطبقاً لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم في التأكيد على أن جميع المؤسسات المالية جرى تقييمها بشكل شامل وعلى أساس موحد.

التصنيف الرقمي للبنوك حسب معايير لجنة بازل ودلالاته:

حسب معايير لجنة بازل فإن تطبيقه يتطلب إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الست الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1-5) حيث يكون التصنيف(1) الأفضل، والتصنيف(5)الأدنى

ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

ان المصارف التي يكون تصنيفها(4)أو(5) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما يتطلب تطبيق رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها.

أما المصارف التي يكون تصنيفها(3) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول ، فقد يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة، مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة وتلافي نقاط الضعف المذكورة.

أما المصارف التي يكون تصنيفها المركب(1و2)فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة راسخة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات

جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة. إلا أن ذلك يتطلب وجود إشراف رقابي كحدّ أدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية الأساسية.

و لتحديد التقييم المركب للمصارف التي لها فروع متعددة، فإن البنك المركزي يلجأ عادة لاستخدام البيانات التي جمعت من الجولات التفتيشية لتلك الفروع، حيث يتم تنظيم الملاحظات الهامة في تقرير التفتيش الموحد لهذه المصارف بشكلها النهائي.

وسنتعرف الآن بشيء من التفصيل على كل مفردة من مفرداتCAMELS

أولاً: كفاية رأس المال Capital Adequacy:

برز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور لاحقاً بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية بإعداد معيار بازل(1) والذي أشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته ب(8%) وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (100)دولة

تعريف رأس المال:

يعتبر رأس المال المصرفي هو المؤشر الأساسي للسلامة المصرفية، وقد يعرف بما يلي:

رأس المال التنظيمي(الرقابي) Regulatory Capital:

هو الحدّ الأدنى لرأس المال كنسبة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر كما حددته لجنة بازل أو سلطة الرقابة المصرفية.

رأس المال الاقتصادي Economic Capital:

هو قيمة رأس المال الذي يحتفظ به المصرف وفقاً لسياسته وتحليله وبناء على تقييمه للمخاطر.

وتعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة والتي تطلبت تعديلاً في الحدّ الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة ، وبالتالي يجب أن يكون لها تغطيتها الخاصة أيضاً.

ونورد ملخصاً لأهم وظائف رأس المال في المصارف:

1. قاعدة أساسية لنمو وتطور المصرف.
2. حماية الودائع بأنواعها وحماية الدائنين.depositor protection
3. زيادة القدرة في الحصول على الأصول الثابتة.
4. امتصاص وتغطية الخسائر غير المتوقعة.
5. تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على مواجهة المشكلات.
6. تمثيل المالكين في إدارة المصرف.

للتوضيح أجرى التحليل في ضوء النماذج المستخدمة في أحد البنوك والتي تستند إلى نموذج تقييم كفاية رأس المال حسب ماأقرته لجنة بازل، وكذلك النماذج

الأميركية التي تّم تعميمها من خلال برامج المساعدات الفنية الأمريكيةUSAIDللدول، والتي أخذت فيها أغلب الدول العربية.

وقد شمل التقييم العناصر الستة المكونة للنظام، تطبيقاً على الميزانية العمومية للبنك للسنوات 2011,2010،وبالقدر الذي توفرت لنا معه البيانات اللازمة للتقييم.

البيان	2010	2011
أولاً: رأس المال التنظيمي		
ثانياً: الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر		
أ) النقد والأرصدة النقدية والأوراق المالية	95484733	102584449
ب) التسهيلات الائتمانية والموجودات الثابتة الأخرى	95484733	102584449
ج)البنود خارج الموازنة	8117107	7430261

ثالثاً: نسبة كفاية رأس المال	2000	2001
رأس المال التنظيمي		
÷	÷	÷
الموجودات والبنود خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر		
نسبة كفاية رأس المال	%15.5	%16.29

تقييم كفاية رأس المال- CAPITAL

باستعراض نسبة كفاية رأس المال السابقة، يتبين لنا أن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للعام 2011 مقارنة مع العام 2010 ، وأن هذه النسبة في السنتين موضوع التقييم هي أعلى من مثيلاتها في البنوك الأخرى ، كما أن هذه النسبة تعتبر جيدة حسب مقررات لجنة بازل والتي قررت الحدّ الأدنى لها 8% ، وكذلك حسب النسبة المقررة من سلطة النقد السورية(10%للبنوك التجارية). وبالتالي فهي تعطي الثقة عند التعامل مع هذا البنك.

مثال عن كفاية رأس المال

37 كفاية رأس المال (تتمة)

يوضح الجدول التالي كيفية احتساب نسبة كفاية رأس المال:

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
بنود رأس المال الأساسي:	**21,869,907,815**	14,062,463,412
الأموال الخاصة الأساسية:		
رأس المال المكتتب به	**4,164,746,812**	4,163,900,328
الاحتياطي القانوني	**751,648,092**	563,718,811
الاحتياطي الخاص	**751,648,092**	563,718,811
الأرباح المدورة غيرالمحققة	**16,638,647,648**	10,166,723,648
الخسائر المتراكمة المحققة	**(396,950,518)**	(1,350,292,517)
ينزل منها:		
صافي الموجودات غير الملموسة	**(39,832,311)**	(45,305,669)
بنود رأس المال المساعد:	**152,442,334**	154,189,834
صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع بعد خصم 50% منها	**9,455,625**	11,203,125
احتياطي عام مخاطر التمويل	**142,986,709**	142,986,709
مجموع رأس المال التنظيمي (الأموال الخاصة)	**22,022,350,149**	14,216,653,246
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**148,403,946,262**	88,098,429,736
حسابات خارج بيان المركز المالي الموحد المرجحة بالمخاطر	**2,027,074,000**	1,250,107,000
مخاطر السوق	**321,858,000**	752,953,000
المخاطر التشغيلية	**1,976,047,197**	1,687,856,840
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%14.42**	%15.49
نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	**%99.09**	%98.52
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**%14.32**	%15.32

تأسيساً على ماسبق فإنه يمكن تصنيف البنك بالنسبة لكفاية رأس المال في المرتبة الأولى.

المصرف الذي يصنف رأسماله(2) لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله(1) حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه

مشاكل مرتفعة نسبياً فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كاف لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال . ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

المصرف الذي يصنف رأسماله(3)

يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة . مما يتطلب إشرافاً تنظيمياً لضمان مناقشة الإدارة و/أو المساهمين السليم للقضايا ذات الشأن ، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله. وهي في حدّ ذاتها عوامل مؤثرة بدرجة كبيرة على رأس المال مما ينعكس سلباً على قدرة المصرف والمساهمين في تلبية المتطلبات اللازمة لتدعيم رأسماله.

المصرف الذي يصنف رأسماله(4) يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية. حيث يكون لدى المصرف مستوى عال من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية ، و/ أو تحقيق نتائج سلبية في ربحيته.

وبناءً على ماسبق فقد يعاني المصرف أو لا يعاني في تلبية المتطلبات التنظيمية، ولكن من الواضح عدم وجود كفاية في رأس المال.

فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة والمساهمين الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

المصارف التي يصنف رأسمالها (5):تعتبر متعسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لتلافي خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي ، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانياً: جودةالأصول Assets Quality:

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات ، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:

1- حجم ونوع الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
2- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
3- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
4- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.

5- فعّالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

6- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين...الخ)

7- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر القروض والائتمانات المتعثرة.

8- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل(الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة ، الكمبيالات...الخ).

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(1) يتصف بالمؤشرات التالية:

1- حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من رأس المال.

2- وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض التي فات موعد تسديدها أو تلك التي تمّ تمديدها.

3- الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية وقروض الموظفين بما يعطي حداً أدنى من المخاطرة.

4- الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها ومتابعة الالتزام بالمعايير والضوابط التي تضعها الإدارة في هذا الخصوص.

5- احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

6- الأصول المصرفية الأخرى(غير الائتمانية) التي تحتوي على مخاطر مصرفية طبيعية لا تثير أي تهديد بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(2) يظهر خصائص مشابهة لجودة الأصول المصنفة ب(1) ولكن يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة، فالإدارة قادرة على معالجة نقاط الضعف بنفسها، كما تتصف بوجود حجم من الأصول المتعثرة (لا تتجاوز بالعادة 25% من إجمالي رأس المال) بواحدة أو أكثر من الخصائص التالية:

1. يشهد المصرف اتجاهات سلبية في مستوى الائتمان والقروض التي فات موعد تسديدها والتي تم تمديدها و/أو في مستوى مخصص الخسائر المكونة لمواجهتها.
2. توجد نقاط ضعف في معايير الائتمان والإجراءات اللازمة للمتابعة والتحصيل.
3. تثير القروض الممنوحة للموظفين بعض الملاحظات المخالفة للأصول والترتيبات التنظيمية الموضوعية بشأنها.
4. انخفاض العائد على الأصول غير الائتمانية والتي تعكس أخطاراً تجاوز الأخطار الطبيعية، ولكن لا تثير تهديدات بالخسائر.

المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله(3) يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة إلى هلاك رأس المال أو اعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب. كما يتميز هذا التصنيف بزيادة حجم الائتمان المتعثر(لا يتجاوز 40% من رأس المال الإجمالي) بالإضافة إلى واحد أو اكثر من الخصائص التالية:

1. استمرارية زيادة مستويات الائتمان المتعثرة والتي قد تؤثر على رأس المال أو تؤدي إلى حدوث الإعسار إذا لم يتم المسارعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ منها.
2. الائتمانات المصنفة الرديئة(المشكوك فيها والمولدة للخسائر)تتجاوز بشكل كبير المخصصات المكونة بشأنها مما تثير تهديدات لرأس المال.
3. تثير الأصول غير الائتمانية خسائر رئيسية في رأس المال وقد تتسبب في إعسار المصرف.

ثالثا: الإدارة– MANAGEMENT

إن إدارة المصرف تعتبر من المكونات الأساسية للحكم على مدى سلامة ونجاح المصرف في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وإن ذلك يعتمد على مدى قدرة الإدارة على التعامل مع التغيرات الاقتصادية التي فرضت وجودها في الاتجاهات كافة ، و على سلامة الفصل بين المهام و المسؤوليات و توزيعها .

و بموجب نظام التقييم Camelsيتم تصنيف المصرف حسب إداراته من 1 إلى 5 وذلك استنادا إلى دراسة مجموعة من العوامل تتمثل بمدى فهم الإدارة للمخاطر المرافقة لأداء المصارف لنشاطاتها و سلامة التدقيق الداخلي و الخارجي في المصرف ووضع وتطوير الخطط والاستراتيجيات المناسبة، و الالتزام بالقوانين و التشريعات الناظمة، وتوجه الإدارة لتغليب المصلحة العامة للمصرف، ورفع كفاءة الموارد البشرية و تأهيلهم التأهيل المناسب الأمر الذي سينعكس في جودة الأصول و كفاية رأس المال والأرباح و السيولة .

رابعاً: الربحية Earnings

تعتبر الربحية الهدف الرئيسي للمصارف و هو أهم العناصر لاستمرار المصرف في أداء نشاطه ، و يتم قياس الربحية من خلال تحليل العائد الذي يحققه المصرف الذي يعتمد و يتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول .

و يتم تصنيف المصرف بموجب ربحيته من 1 إلى 5 وذلك بموجب دراسة العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة بمكونات الدخل التي يحققها المصرف و تأثير الأرباح الاستثنائية ، و كفاية المخصصات الخاصة بخسائر القروض ، و مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر و دفع حصص أرباح معقولة، كما يعتبر اتجاه مكونات الدخل و فعالية إعداد الموازنة و الرقابة على بنود الدخل و النفقات على غاية من الأهمية في هذا السياق .

حيث يحقق المصرف الذي يتم تصنيفه (1) نسبة ربحية أكثر من 1 % . أما المصرف الذي يتم تصنيفه (2) نسبة ربحيته تتراوح بين 0’75%و1% ، أما المصرف الذي يتم تصنيفه (3) نسبة ربحيته تتراوح بين 0’50% و0’75%، و المصرف الذي يتم تصنيف (4) نسبة ربحيته بين 0’25 %و0’50%، اما المصرف الذي يتم تصنيفه (5) نسبة ربحيته أقل من 0’25%أو الدخول في الخسائر .

خامساً: السيولة Liquidity

تشير السيولة إلى مدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لأداء المصرف لالتزاماته في الوقت المحدد، لذا يعتبر عنصر السيولة هاما في التعامل مع المودعين .

و يتم تصنيف المصرف حسب عنصر السيولة من 1إلى 5و ذلك بموجب دراسة مجموعة من القضايا ذات العلاقة بعنصر السيولة وهي : حجم و مصادر الأموال السائلة ، و مدى تقلب الودائع تحت الطلب و مدى الانسجام بين تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم، ومدى العلاقة مع المصارف الأخرى لأغراض الاقتراض و ذلك تلبية لإحتياجات السيولة .

سادساً: حساسية مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk

تعتبر المخاطر المصرفية من الأمور بالغة الأهمية في جدول أعمال إدارات المصارف، وذلك نتيجة التطورات المالية و المصرفية التي حدثت ومازالت تحدث على المستوى الدولي ، حيث جعلت تلك التطورات المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية ، لذلك عند تصنيف المصارف وفق نظام التقييم Camels لابد من التركيز على العديدات من الموضوعات في هذا الخصوص:

مخاطر الائتمان: وتتمثل في فشل أو عدم قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ، كما يمكن أن تظهر تلك المخاطر في حالة عدم قدرة المصرف غلى تكوين مخصصات كافية لتجنب تعرض المودعين لخسائر محتملة وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالاة فيها نتيجة عدم استبعاد الفوائد المهمشة .

مخاطر السعر : و تتمثل على نوعين من المخاطر ، الأولى مخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر تغيرات أسعار الصرف ، و التي تحدث نتيجة التغير العكسي في تلك الأسعار .

مخاطر السيولة : و يتمثل هذا النوع من المخاطر بعدم توفر الأموال السائلة للوفاء بالتزامات المصرف في الوقت المحدد ، وذلك نتيجة عدم الانسجام و التطابق بين آجال و تواريخ استحقاق الأصول و الخصوم ،مما يضطر المصرف إلى عملية الاقتراض بتكلفة مرتفعة فضلا عن احتمال عدم توفر عملية الاقتراض أحيانا .

لجنة بازل للرقابة على أعمال البنوك: (التركيز على التواريخ هام)

- اجتمعت في مدينة بازل في سويسرا 10 دول بالإضافة إلى لوكسمبورج وسويسرا وضعت توصيات سميت بمقررات بازل ومنها بازل I وبازل II حيث تصبح هذه التوصيات شبه الزامية في حال أرادت المؤسسة المالية التعامل مع المصارف الدولية.
- تأسست لجنة بازل كلجنة للرقابة على أعمال البنوك في نهاية العام 1974 وتكونت من محافظي البنوك المركزية لعشرة دول هي:

(بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) وعقدت اول اجتماع في شباط 1975.

- وتهدف اللجنة إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً والوصول إلى فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف الدول من خلال:

1- تبادل المعلومات على المستوى الوطني.
2- زيادة فاعلية تقنيات الرقابة المصرفية على المستوى العالمي.
3- وضع الحد الأدنى لمعايير الرقابة في المجالات التي تتطلب ذلك.

❖ ولا تملك اللجنة أي سلطات رقابية، وليس لقراراتها الصفة القانونية، ولكنها تعمل على تعميم المستوى القومي في مجال الرقابة معايير وارشادات لأفضل الممارسات المصرفية للاستفادة منها، وتشجع اللجنة على استخدام أساليب ومعايير موحدة، دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير.

❖ أهم الوثائق التي صدرت عن اللجنة كانت في العام 1988 وسميت هذه الوثيقة (اتفاقية 1988) وتضمنت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وسميت فيما بعد بازل accord وحددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال مع نهاية العام 1992.

نقاط القوة والضعف في إطار كفاية رأس المال بازل I

أولاً – نقاط القوة:

1- الإسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي . فمنذ بدء تطبيق بازل وتعديلاته اللاحقة، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم المصارف الدولية مما زاد من الاستقرار والثقة في النظام المصرفي.

2- إزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة: أدى الانتشار الواسع لتطبيق الاتفاق حول العالم إلى انحسار الفروق في السياسات الرقابية والتي كانت تُكسب مصارف معينة ميزة على أخرى.

3- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف.

4- لم يعد المساهمون في المنشآت المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المنشآت الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمي المصارف في صميم أعمالها، حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للمصارف قد ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات المصارف، واتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال المصرف بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض المصرف لمخاطر وفق تقديرات الجهات الرقابية، وهو من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين، من بما يساند الجهات الرقابية في عملها، بل ويساند المصارف ذاتها.

5- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو للمستثمر القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً.

6- يدعو تطبيق المعيار إلى أن تتوجه المصارف نحو الأصول الأقل من حيث درجة المخاطرة. لأن المصارف ستضيف ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول

الخطرة، واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال.

ثانياً- نقاط الضعف:

1- لم تعدّ نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل 1 مقياساً صالحاً للمصارف في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير. لقد أثبتت التجارب، أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها، التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.

2- المنهجية المستخدمة لترجيح الأصول، تنتج في أفضل الأحوال مقياساً بسيطاً وذات علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان. فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء المصرف الذين يصنفون ضمن نفس الفئة.
بمعنى أن أوزان المخاطر مرتبطة فقط بأنواع فئات (الموجودات) توظيفات في مصارف أخرى، تسليفات للعملاء، استثمارات في أوراق مالية، استثمارات في عقارات. فمثلا القرض لشركة ذات تصنيف ائتماني AAA يتطلب الاحتفاظ بنفس النسبة من رأس المال (8%)، المطلوبة لمواجهة مخاطر قرض لشركة تصنيفها الائتماني BB،على الرغم من الفارق الكبير في احتمالية التعثر كما يظهر من فوارق التصنيفين.

3- في بعض أنواع التعاملات ، لا تحفز الاتفاقية المصارف على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر(Risk Mitigation (RM حيث أن بازلI لا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومة المركزية.

4- لا تأخذ بازل I بعين الاعتبار مخاطر التنويع Diversification Risk فالمخاطر لا تقترن فقط بالموجودات، إنما أيضاً بكيفية توزيعها وعليه فإن توزيع المخاطر غير مأخوذ في الاعتبار ، علماً بأن من شأن هذا التوزيع أن يخفف حجم الخطر الكلي

5- وأخيراً لا تعالج بازل I مخاطر التشغيل Operational Risk

بازل II

❖ في شهر حزيران 1999 أصدرت اللجنة مشروعاً لتطوير وثيقة بازل، وتضمن هذا المشروع ثلاثة أركان رئيسة هي:

1- متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال والذي يهدف إلى تطير أليات قياس المخاطر من الاسلوب المعياري المستخدم في عام 1988 إلى أساليب أكثر دقة منها أسلوب القياس الداخلي.

2- الاستخدام الأمثل لمعايير انضباط السوق.

3- تشجيع وسائل الرقابة الامنة وذات الأثر في الرقابة على البنوك.

❖ في شهر حزيران 2004 تم الانتهاء من وثيقة بازل.

❖ إن تعرض معيار كفاية لعدة انتقادات دفع لجنة بازل لتحديث المعيار وتطويره ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك.

1- تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي.

2- تعزيز تنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.

3- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.

4- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر

5- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك.

إن مقررات لجنة بازل يبدأ العمل عليه منذ عام 1999 وانتهى بعام 2004 من قبل محافظي البنوك المركزية والهيئات الرقابية للدول العشر الكبرى، وأيضاً تمت الاجتماعات في مدينة بال بسويسرا في مقر بنك التسويات الدولية وأصبحت قراراته ملزمة للدول العشر منذ عام 2006 وأما لباقي الدول فلم تكون قراراته ملزمة انما أخذت الصفة الاستشارية.

ان أهداف الإطار المعدل بازل II كانت كما يلي:

1- تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات وسياسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، وأن هذا يعتبر من أهم منافع الإطار المعدل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم ومنطق الأركان الثلاثة أي:(الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل.

2- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتوائم مع المخاطر المحتملة وتغيّر الأعمال المصرفية.

3- تحسين أساليب الشفافية والإفصاح عن المخاطر **risk transparency and disclosure**

☒ أوجه الاختلاف بين اتفاق بازل II واتفاق بازل I

يمكن حصر الاختلاف بين المؤتمرين بالنقاط الثلاث التالية:

1-الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال كتغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييراً جذرياً وأيضاً إضافة نوع جديد من المخاطر، هي المخاطر التشغيلية، ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهتها.

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رئس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ونموه

2-إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر. بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد، ومراجعة أساليب إدارة وقياس المخاطر لدى المصارف، الأمر الذي يؤدي إلى

ضرورة تدخل المراقبين في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأس مال المصرف عن الحد الأدنى وان يطلبوا اتخاذ الأجراء التصحيحي السريع.

3-إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوقMarket Discipline وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأساليبه في إدارتها وقياسها، وذلك عبر الإفصاح الذي يشكل جزء رئيسي أو محوري لجعل انضباط السوق أكثر فاعلية، هذا الإفصاح الذي يجب أن ينسجم بكل الأحوال مع الإفصاح الذي أكدت عليه معاير المحاسبة الدولية، سوف يؤدي هذا الإفصاح إلى زيادة درجة الأمان بالنسبة للمصارف، كما يجب أن تفصح المصارف عن المخاطر التي تتعرض لها والسياسات التي تتبعها في أدارة المخاطر ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

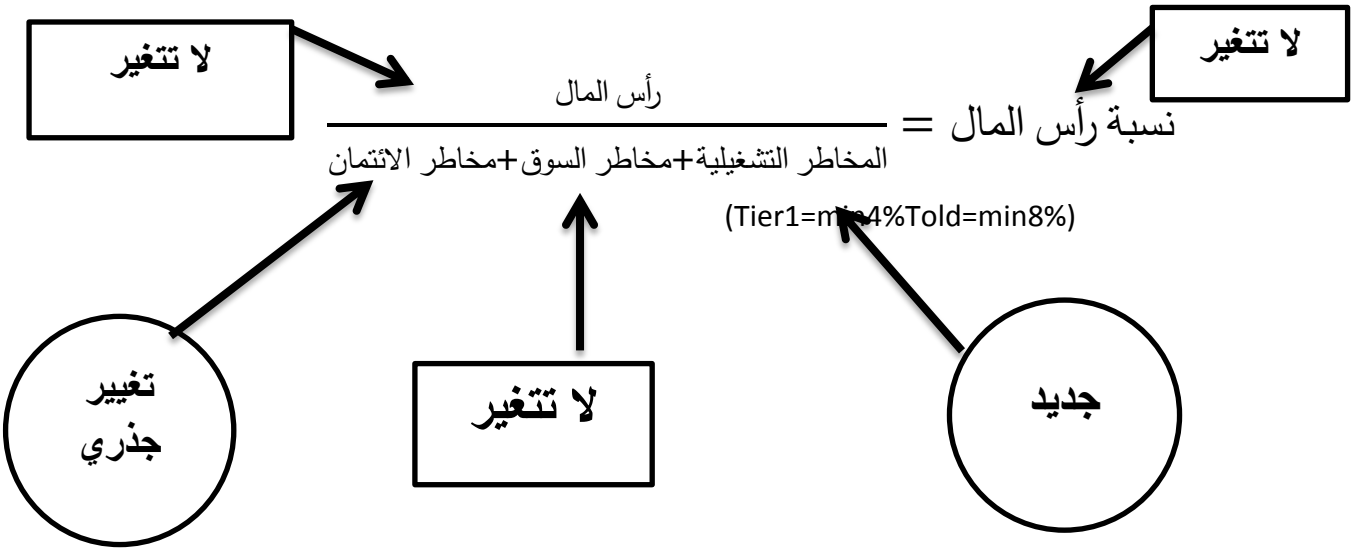

- **الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح:**

تقوم اتفاقية بازل الجديد على ثلاثة ركائز(pillars) رئيسية هي:

1- الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال Minimum Capital Requirements

2- المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال Supervisory Review of Capital

3- انضباط السوق) متطلبات الإفصاح والشفافية Market Discipline

ونوضح هذه الدعائم الثلاث بالشكل:

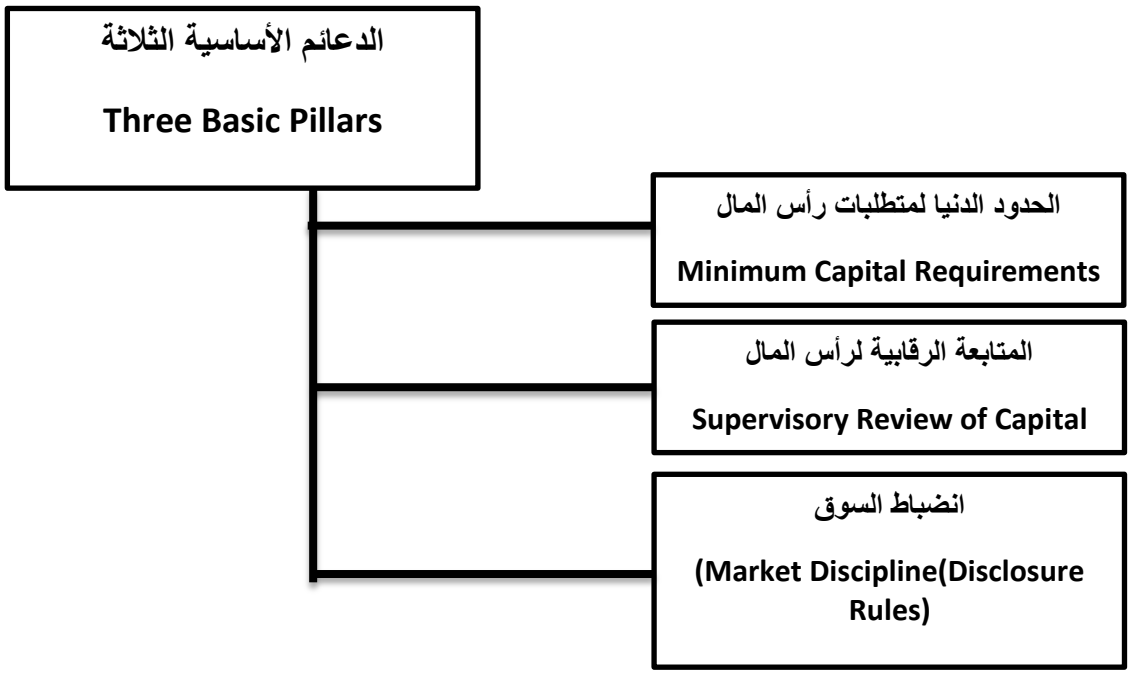

ولقد أضافت لجنة بازل 2 مخاطر التشغيل كما تحدثنا ضمن النسبة المحسوبة لرأس المال، و عرفتها بأنها" مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية" ، فهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات المصرفية المختلفة، وقد تنشأ بسبب وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، في الأشخاص و الأنظمة ، أو ضعف أو رقابة و سيطرة الإدارة على مجريات

الأمـور اليوميـة التـي تحـدث فـي المصـرف، وقـد تضـمن التعريـف السـابق المخـاطر القانونية. ولكنه استبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

ويقصـد بعـدم كفـاءة العمليـات الداخليـة: وجـود أخطـاء فـي إدارة العمليـات وحسـابات العملاء، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والتي قد تتمثل : في الأخطاء في إدخال البيانات والدخول إلى البيانات غير المصرح لهم وخسائر بسبب الإهمال والخسائر التي يتسبب بها الأفراد (بقصد أو بدون قصد)،و قد تتمثل في : عمليات الاحتيال من قبل الموظفين، و عمليات التداول دون تخويل، وخطأ معالجة البيانات، والخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء والمساهمين والجهات الرقابية وأي طرف ثالث.

أما الخسائر الناشئة عن الأنظمة، تتمثل في : انهيار أنظمة الكمبيوتر ، الأعطال في أنظمة الاتصالات ، وأخطاء البرمجة.

تؤدي مخاطر التشغيل الى حدوث خسارة مالية غير متوقعة، وبعض البنوك قد لا تملك الكفاءة للرقابة على مخاطر التشغيل، مما يعني وقوعها في مخاطر محتملة ولاحقة .

مقومات البنية الأساسية للقطاع المصرفي اللازمة للاستجابة لبازل 2

1- تطوير النظم المحاسبية
2- الاعتماد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية
3- تطوير الكفاءات البشرية : يتطلب الأخذ ومتابعة أحكام اتفاق بازل 2 بذل جهود كبيرة في ميدان التدريب ونظم التعليم بشكل عام، لان تنفيذ أحكام بازل 2 يتطلب نوعية عالية من الكفاءات البشرية سواء في التحليل المالي أو في مجال وضع النظم المحاسبية ومراجعتها أو من حيث الكفاءات الفنية التكنولوجية في مجال تقنيات المعلومات .

بازل III

إن مقررات لجنة بازل III لم تدخل تعديلات جوهرية على المبادئ التي تخص إدارة مخاطر الائتمان والتي تم إقرارها في الاتفاقيات السابقة، ويمكن إيجاز النقاط الأساسية لمقررات بازل 3 بما يلي:

1- ضرورة وجود شريحة من رأس المال خاصة بتغطية مخاطر الائتمان وضرورة تقييم مخاطر الائتمان بالشكل الصحيح من خلال النماذج والأساليب المعتمدة بالإضافة لاختبارات الجهد و التعرضات للمخاطر ، كذلك وجوب تعديل محفظة القروض بناء على درجة المخاطرة .

2-تحديد المخاطر العامة حول الائتمان و الخاصة بكل تسهيل ائتماني و ضرورة وجود هامش زمني بين تحديد الخطر ووقت حدوثه، بالإضافة إلى إدارة الضمانات بالشكل المناسب .

3- تطبيق الارتباط الكفء (وفقا لمبدأ التنويع) بين أصول المؤسسات المالية الكبيرة وتحديث و تطوير نماذج تقييم المخاطر التي تعتمد عليها المصارف .

4- الإضافة المهمة لبازل 3 لما يخص موضوع مخاطر الائتمان فكان بوضع نسبة جديدة هي نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio، حيث كان التوسع في منح الائتمان قبل الأزمة المالية التي حدثت عام 2007 واعتماد المصارف على ترجيحات صغيرة للمخاطر بناء على نظم التقييم الداخلية للمصارف كان من أهم مسببات أزمة الائتمان آنذاك، وهذا ما دفع لجنة بازل 3 لوضع نسبة الرافعة المالية وذلك بغرض الحد من التوسع في منح الائتمان و تخفيض اعتماد المصارف في منح الائتمان على الكم الائتماني بدلا من نوعية وجودة الاقراض. و تتكون نسبة الرافعة المالية من الشريحة الأولى من رأس

المال نسبة إلى إجمالي الأصول داخل و خارج الميزانية و بدون أوزان ترجيحية على أن لا تقل عن 3%، وتحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى)}}{\text{الأصول وداخل خارج الميزانية}} \geq 3\ \%$$

- **الفروقات الأساسية بين اتفاقيات بازل بالنسبة لمعيار كفاءة رأس المال:**

1) اتفاقية بازل **I** ومعيار كفاية رأس المال:

Basel I and the standard of capital adequacy

بازل **I** تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين:

1- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي.

2- الحد من المنافسة غير العادلة بين المصارف الدولية.

اشتمت اتفاقية بازل **I** على أربعة أقسام رئيسية:

- القسم الأول: مكونات رأس المال:

يتكون رأس المال من شريحتين رأس المال الأساسي ورأس المساند.

- القسم الثاني: نظام أوزان المخاطر:

قامت لجنة بازل بترجيح كل أصل من أصول المصارف بأوزان مخاطرة تتناسب مع درجة المخاطر التي تتعرض لها.

- القسم الثالث نسبة كفاية رأس المال:

وضحت الحد الأدنى 8% لنسبة رأس المال من اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

- القسم الرابع مخاطر السوق:

تتمثل بالمخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقسمة السوقية لملكية حملة الأسهم.

2) اتفاقية بازل **II** ومعيار كفاية رأس المال:

Basel II and the standard of capital adequacy

أطلقت مجموعة من المقترحات لإعادة النظر في بازل **I** عام 1999 والزم بتطبيق الاتفاقية عام 2004. وهدفت بشكل أساسي إلى:

أ- تعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي.

ب-زيادة المساواة التنافسية بين المصارف من خلال تضييق الفجوة بين متطلبات رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي للمصارف.

- وحرصاً على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها اتفاقية بازل **II** لجنة بازل بوضع ثلاثة دعائم أساسية لتطوير بازل **I**.

وبسبب الازمة المالية العالمية التي حلت بالعالم في عام 2008 (أزمة الرهن العقاري) اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة تتدرج ضمن اتفاقية بازل **III** التي تمكن المصارف من موجهة الخسائر المحتملة وتم تحديد موعد زمني للتطبيق التدريجي ابتداءاً من 2013 وانتهاءاً بالالتزام الكامل بالتطبيق عام 2019.

3) اتفاقية بال **III** ومعيار كفاية رأس المال:

Basel III and the standard of capital adequacy

أصدرت عام 2010 من قبل محافظي المصارف المركزية وهيئة الرقابة للجنة بازل. تمتاز بأنها:

أ- عززت متطلبات رأس مال المصارف.

ب-رفعت مستويات السيولة المصرفية ونسب الرافعة المالية للمصارف ذلك لتعزيز الرقابة وإدارة الخطر في القطاع المصرفي.

انطلاقاً من جملة الإصلاحات التي تم اضافها بازل **III** إلى اتفاقية بازل **II** يمكن تخليص التطورات في الدعائم الأساسية لبازل الثانية وفق الشكل التالي:

بازل II

الدعامة I	الدعامة II	الدعامة III
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	المرجعة الرقابية	انضباط السوق

بازل III

الدعامة I	الدعامة II	الدعامة III
تعزيز الحد الانى لرأس المال ومتطلبات السيولة	تعزيز المراجعة الرقابية	تعزيز انضباط السوق

❖ **المؤشرات المستخدمة في قياس كفاية رأس المال:**

1) نسبة حقوق الملكية إلى الودائع: تفيد في إعطاء صورة عن وظيفة رأس المال المتمثلة بالوظيفة الوقائية، فارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة الأموال الخاصة للمصرف على تغطية نسبة أعلى من الودائع وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي على الملاءة المالية للمصرف وبالتالي على الأداء المالي له.

2) نسبة حقوق الملكية إلى الالتزامات: تفيد هذه النسبة في التعبير عن وظيفة رأس المال كأداة ضمان لتغطية جزء من الالتزامات وهذه النسبة مقلوب نسبة الدين إلى حقوق الملكية.

3) نسبة كفاية رأس المال:

مثال:

لنفترض أن صافي الربح بعد الضريبة بألوف الليرات خلال السنوات الخمس الماضية لشركة السلام والشركة الوطنية كام هي مبينه في الجدول أدناه.

والمطلوب:

حساب مخاطر الاستثمار في الشكتين السابقتين أي:

- حساب معامل الاختلاف.
- التباين.
- الانحراف المعياري

السنة	صافي الربح بعد الضريبة (الشركة السلام)	صافي الربح بعد الضريبة (الشركة الوطنية)
2005	85	55
2006	75	60
2007	110	50
2008	50	55
2009	60	50
المجموع	380	270

الحل:

نحسب الوسك الحسابي لأرباح الشركتين

المتوسط الحسابي لأرباح (الشركة **X**)= مجموع صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد السنوات

$$= 380 \div 5 = 76$$

المتوسط الحسابي لأرباح (الشركة **Y**)= $270 \div 5 = 54$

بما أن المتوسطين مختلفين نقوم بحساب معامل الاختلاف

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري ÷ الوسط الحسابي **x** 100%

الشركة **X**			
الربح	الوسط الحسابي	الربح – الوسط الحسابي	(الربح – الوسط الحسابي)^2
85	(76)	9	81
75	(76)	1-	1
110	(76)	34	1156
50	(76)	26-	676
60	(76)	16-	256
المجموع			2170

$$\boldsymbol{\sigma^2 = \frac{\sum(X_i - \bar{X})^2}{n}}$$

التباين = 2170 ÷ 5 = 434

$$\boldsymbol{\sigma = \sqrt{\sigma^2}}$$

الانحراف المعياري = $\boldsymbol{(434)^{\frac{1}{2}} = 20,83}$

معامل الاختلاف = **20,83** ÷ 76 **X** 100% = **27,41%**

الشركة **Y**			
الربح	الوسط الحسابي	الربح – الوسط الحسابي	(الربح – الوسط الحسابي)^2
55	54	1	1
60	54	6	36
50	54	4-	16
55	54	1	1
50	54	4-	16
المجموع			70

التباين = 70 ÷ 5 = 14

الانحراف المعياري = $\boldsymbol{(14)^{\frac{1}{2}} = 3,74}$

معامل الاختلاف = **3,74** ÷ **54 X** 100% = **6,92%**

نلاحظ مما سبق أن شركة السلام تتعرض لمخاطرة أكبر من حيث عدم ثبات أرباحه عند مستوى معين.

إن حالة عدم التأكد تشير إلى المعلومات التي يتم التعامل معها هي معلومات مستقبلية وبالتالي فهي غير معروفة بدقة إلا أنه بالإمكان تقدير احتمال حدوثها من خلال دراسة الماضي والحاضر.

وفي هذه الحالة نقوم باستخراج القيمة المرجحة أو المتوقعة لحدوث الحالات واستعمالها في مقاييس أو معادلات التشتت.

مثال: الجدول التالي يتضمن التوزيع الاحتمالي لأرباح شركة **LH** خلال العام القادم والمطلوب حساب مخاطر الاستثمار المتوقعة لها.

شركة **LH**			
الحالة الاقتصادية	احتمال حدوث P_I	الربح المتوقع R_I	القيمة المتوقعة
عادية	%15	150	22,5=%15x150
ازدهار	%60	300	180=%60x300
تضخم	%25	450	112,5=%25x450
المجموع			315

شركة **LH**				
احتمال حدوث P_I	الربح المتوقع R_I	الربح المتوقع-القيمة المتوقعة	(الربح المتوقع-القيمة المتوقعة)^2	(الربح المتوقع-القيمة المتوقعة)^2 P_IX
%15	150	-=315-150 165	27225	4083,75=(%15**X**27225)
%60	300	-=315-300 15	225	135=(%60**X**225)
%25	450	-450 135=315	18225	4556,25=(%25**X**18225)
المجموع				$\boldsymbol{\sigma^2 = 8775}$

$$\boldsymbol{\sigma = \sqrt{8775} = 93.6}$$

معامل الاختلاف = $\%\mathbf{100}\boldsymbol{X}\frac{\boldsymbol{\sigma}}{\boldsymbol{E(R)}} = \%\mathbf{100}\boldsymbol{X}\frac{\mathbf{93.6}}{\mathbf{315}} = \%\mathbf{29.72}$

التصنيف الائتماني

تعريف التصنيف الائتماني:

التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة ؛ أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى ، وذلك اعتماداً على المخاطر ذات العلاقة.

أهم شركات التصنيف العالمية:

هناك نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم، لكن اثنتين فقط من هذه الوكالات تحتكران 80%من سوق التصنيف العالمي ،هما وكالة موديز ووكالة

ستاندرز أند بورز، تليهما وكالة فيتش التي تهيمن على 14% من سوق التصنيف العالمي المقدرة قيمته بنحو 250% مليار دولار. فيما تتنافس باقي الوكالات على حصة سوقية لا تزيد قيمتها على 6% من حجم السوق كثيراً ماأثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة، إلى حد أن الكونجرس الأميركي بدأ مناقشة المسألة لتسهيل منح التراخيص لوكالات جديدة واسقاط كل الحواجز أمام قيام المزيد من وكالات التصنيف الائتماني، للتقليل من السيطرة شبه الكاملة التي تتمتع بها وكالات موديز وستاندرد أند بورز وفيتش، خاصة وأن فضيحة شركة إنرون الأميركية للطاقة مازالت ماثلة في الأذهان ، وهي الفضيحة التي نجمت عن قيام وكالات التصنيف بتخفيض تصنيف شركة إنرون، مما أدى إلى إفلاس الشركة الشهيرة، وخسارة حملة أسهمها لمليارات الدولارات . وإن كان الكثير من المراقبين يرون أن مجرد نشوء وكالات جديدة لن يقضى على سطوة ونفوذ مثلث التصنيف الشهير، لأن معظم حكومات العالم تتعامل مع واحدة من هذه الوكالات الثلاث الشهيرة كأمر بديهي مفروغ منه.

خطوات قياس مخاطر الائتمان:

يتم قياس مخاطر الائتمان بالاعتماد على الأسلوب النمطي او المعياري ويعتمد الأسلوب النمطي أو المعياري على ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق نوع التسهيل والتقييم الائتماني للعميل.

وتطبيق هذا الأسلوب يتطلب إجراء الخطوات التالية:

1) تبويب الأصول وفقاً لنوع الدين، وذلك على النحو التالي:
   - الحكومات والبنوك المركزية
   - الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي.
   - البنوك
   - بنوك التنمية الدولية
   - الشركات
   - عملاء التجزئة
   - قروض برهن عقاري لأغراض تجارية
   - قروض برهن عقاري لأغراض سكنية
   - مؤسسات تتعامل بالأوراق المالية.
2) ترجيح القروض باوزان مخاطر بسيطة تبعاً للتقييم الائتماني للعميل وحسب تبويب التسهيل وتتراوح الاوزان من صفر حتى 150% وترتفع كلما ازدادت المخاطر أو تدني مستوى التقييم الائتماني للعميل.
3) الاعتماد على مؤسسات تقييم خارجية تضع التصنيف (standard& Poors Fitch Moody's,) وهي مؤسسات خارجية تخضع لمعايير مؤهلة يجب استيفاؤها حتى تسمح لها السلطات الاشرافية بأعمال التقييم ولذلك فإن عليها أن تستوفي المعايير التالية:

الموضوعية: بحيث تكون مهام تصنيفات الائتمان شديدة الدقة ومنتظمة.

الاستقلالية: يجب أن تخضع مؤسسة التصنيف لأي ضغوط سياسية أو اقتصادية قد تؤثر على التصنيف.

الشفافية: إن التصنيفات يجب ان تكون متوفرة للمؤسسات المحلية والأجنبية وبشروط متساوية

الإفصاح: يجب ان يتم الإفصاح عن المعلومات التالية: طرق التصنيف المستخدمة – تعريف التعثر عند الدفع – الفترة الزمنية – معدلات التعثر.

المصداقية: تطبيق المؤسسة للمعايير الأربعة السابقة يجب أن يترافق مه وجود اجراءات داخلية تمنع إساءة استخدام المعلومات السرية يؤدي إلى مصداقية المؤسسة وبالتالي تصبح مؤهلة للاعتراف بها.

4) إمكانية تخفيف المخاطر: تستطيع البنوك استخدام عدة أساليب فنية لتخفيف المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها وهذه الأساليب تعتمد على نوع الضمانات المقدمة شريطة أن تكون موثقة مستندياً وملزمة قانوناً. وقد تكون الضمانات كالتالي:

- ❖ الضمانات: وقد خددت اللجنة أنواعاً محددة من الضمانات على سبيل الحصر.
- ❖ الكفالات: هي القروض المضمونة بواسطة طرف ثالث ويقتصر على الوحدات الحكومية والبنوك المركزية ووحدات الحكم الحالي وكل جهة وزن مخاطرها 20% أو أقل. شريطة ألا يزيد وزن المخاطر للكفيل عن المدين.
- ❖ التصفية: وهذه في حالة وجود ضمانات ودائع للقروض الممنوحة للعميل في نفس البنك وبنفس العملة.

قياس المخاطر الائتمانية Measurement of Credit Risks:

وكالات التصنيف الائتماني ودورها في تحديد مخاطر الائتمان Rating Agencies:

يلجأ أحياناً كل طرف التعاقد الائتماني (المصرف المقرض والعميل طالب الائتمان) إلى الجهات المتخصصة بالتصنيف الائتماني وذلك من أجل الحصول على درجة تصنيف للجدارة الائتمانية للجهة طالبة الائتمان، حيث أن لمصرف يكسب من هذا التصنيف الحصول على تحديد درجة المخاطرة من جهة موثوقة وبالتالي يمكن اتخاذ القرار الائتماني بناء على درجة التصنيف حيث كلما زادت درجة التصنيف كلما كان العميل طالب الائتمان

يتمتع بجدارة وكفاءة ائتمانية أكبر وهو ما يمنح المصرف درجة التصنيف كلما كان العميل طالب الائتمان يتمتع بجدارة وفاء ائتمانية أكبر وهو ما يمنح المصرف درجة من الثقة والأمان لأمواله التي سيقرضها للعملاء، وبالمقابل فإن العميل طالب الائتمان عندما يحصل على تصنيف جيد من قبل وكلات التصنيف المعتمدة فإنه سيكون قادراً على الحصول على الائتمان المطلوب دون مشاكل، حيث أن درجة التصنيف ستعطيه كفاءة ائتمانية وصورة حسنة للهيئات لمانحة للائتمان. يوجد ثلاثة من وكلات ا لتصنيف الائتماني والتي تعتبر معتمدة على المستوى العالمي وهي (standard & Poor'ss, Moody's– Fitch) ومن خلال وكالات التصنيف يمكن الحصول على تحديد درجة الجدارة الائتمانية للجهة طالبة الائتمان.

إن وكالات التصنيف الائتماني ساعدت في تسهيل خطوات عمليات منح الائتمان والتمويل على المستوى العالمي كون أنها مؤسسات متخصصة في دراسة الجدارة الائتمانية وتحديد درجات المخاطرة الائتمانية. تصنف وكالات التصنيف الائتماني الجدارة الائتمانية وفق مستويات مختلفة للمخاطر وكل مستوى يقابله رمز محدد معتمد من قبل الوكالة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1) مستويات التصنيف الائتماني لدى كل وكالات التصنيف العالمية

درجة المخاطر للتصنيفات المستعملة من قبل وكالات التصنيف			
التقييم	Moody's	Fitch Rating	S&P
مقدرة عالية جداً في الوفاء بالالتزام الائتماني (الأكثر أماناً)	Aaa	AAA	AAA
مقدرة قوية في الوفاء بالالتزام الائتماني (جدارة عالية)	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA–	AA–
مقدرة قوية لكنها معرضة للتغير بسبب بعض الظروف (جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية)	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A–	A–
مقدرة متوسطة ومعرضة لخطر التدني (جدارة ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة)	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB–	BBB–

ويوجد درجات تصنيف أقل مستوى من الدرجات الموضحة في الجدول رقم (1) مثل c و D ولكن تعتبرها وكالات ا لتصنيف ذات درجة مخاطر مرتفعة ولا ينصح الاستثمار بهذه المستويات لأن احتمالية الفشل في السداد عالية جداً.

أسس التصنيف الائتماني:

1) تقييم معدل التعثر التراكمي المرتبط بفئة تصنيف معينة.
2) مقارنة تصنيفات المخاطر مع أوزان المخاطر.
3) مقارنة التصنيفات طويلة الأجل لمعدل ثلاث سنوات مع معدل التعثر التراكمي طويلة الأجل.
4) تتضمن التصنيفات سبع درجات لتصنيف المخاطر.
5) الالتزامات بالتعليمات ضمن قرارات بازلII الدولية حول كفاية رأس المال في تحديد وزن المخاطر للبنوك والتي تعكس مخاطر عملاءها الفعلية.

عوامل التحليل المالي عند القيام بالتصنيف الائتماني:

1. الربحية والإيرادات.
2. الموجودات(تقييم درجة الأصول)
3. الموارد المالية والتدفقات النقدية– درجة التمويل والسيولة(رأس المال والقروض الحالية وغيرها.)
4. كفاية رأس المال.

كيف تتم عملية التصنيف من قبل وكالات التصنيف:

تصدر وكالة التصنيف الائتمانية مثل ستاندرد أند بورز، موديز أو فيتشر تقريراً تقييمياً يعبر عن وجهة نظرها للملاءة الماليةCredit Worthiness لمؤسسة مالية ما وقدرتها على الاقتراض معتمدة بذلك على المعطيات والمعلومات المتوفرة لتلك المؤسسة سواء من المؤسسة نفسها أو من مكاتب التدقيق المعتمدة ، أو من خلال التقارير الحكومية والشركات الاستشارية

المعتمدة في وقت زمني محددTime Snapshot وتعتبر الملاءة المالية ظاهرة متعددة الأوجه ومتشعبة، وهي أبرز التحديات التي تواجه وكالات التصنيف في تقييمها للمؤسسات حيث لا توجد معادلة واحدة تجمع تشعبات الملاءة المالية والمتعلقة بعوامل متعددة مثل **الزمن، العملة، المكان، نوع السندات، الظروف الاقتصادية والسيادية** وغيرها من العوامل. لذلك، تستخدم وكالات التصنيف رموزاً مثل AAA,BBB,C للتعبير عن الملاءة المالية لمؤسسة ما بغض النظر عن اختلاف العملة والزمن وغيرها من العوامل التي تدخل في تقييم الملاءة المالية. وما هو جدير بالذكر أن التصنيف ليس دعوة للمستثمرين بشراء وبيع أسهم المؤسسات أو التعامل مع المؤسسات المالية ذات التصنيف العالي أو الابتعاد عن تلك الأقل تصنيفاً، ولا يعتبر التصنيف حقيقة مطلقة بل هو مجرد رأي وتوقع عن وضع المؤسسة المالي الحالي. التصنيف مرتبط بوضع وأداء المؤسسة المالي وهي بدورها مرتبطة بالدورة الاقتصادية والائتمانية المتغيرة، حيث من الممكن أن يتغير تصنيف المؤسسة ارتفاعاً وانخفاضاً حسب المؤسسة والظروف المحيطة بها.

إن أبرز العناصر التي تركز عليها وكالات التصنيف في تقييمها لملاءة المؤسسات المالية هي احتمالية العجز في الوفاء بالالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير بمعنى آخر تستقرأ وكالات التصنيف أمران أساسيان في عملية التقييم،هما السمعة والقدرة على الدفع Capacity and Willingness to pay

فعند تساوي جميع المعطيات والظروف، فإن التقييم العالي للمؤسسات المالية يعكس سعة وقدرة تلك المؤسسات بالالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة المؤسسة المالية على الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية ، وبالتالي القدرة على تمييز المؤسسات المالية الناجحة ذات الملاءة المالية الجيدة والتي تعمل وفق خطة استراتيجية واضحة المعالم عن تلك المؤسسات المالية الورقية. إن المدخل الفلسفي الأساسي لتقييم الملاءة المالية للمؤسسات المالية يقوم على أساس افتراض

سيناريو الضغط Hypothetical Stress Scenarios واستخدام هذه الافتراضات على أنها مقايسة Benchmarks لتصنيف المؤسسات لفئات رمزية بناء على قدرة تلك الشركات على تحمل ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية بأقل ضرر. فمثلا المؤسسات المالية التي تصنف وفق سيناريو مابين AAA حتى B تتميز بأنها ذات ملاءة مالية عالية تسعفها لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية في زمن محدد.

ويندرج تحت هذا السيناريو مستويات متعددة تعكس قدرة المؤسسة المالية على الالتزام بالديون للغير، فمثلاً تصنيف AAA بين القدرة والسعة المطلقة لمؤسسة ما بالوفاء بالديون، بينما تصنيف B يبين بأن المؤسسة مازالت تستطيع الصمود أمام الأزمات المالية ولكنها عرضة للمخاطر بشكل أكبر من غيرها في هذا السيناريو وما هو جدير بالذكر إن هذا التصنيف ليس مطلق فهو متغير بتغير وضع الملاءة المالية للمؤسسة فكما جاء فإن التصنيف لا يعكس الحقيقة الكاملة لوضع المؤسسة المالية لكنه يعبر فقط عن رأي وكالة التصنيف حول الملاءة المالية للشركة وفق معطيات محددة.

وقد قامت بعض وكالات التصنيف بتصنيف المؤسسات المالية مابين Investment Grada و Speculative Grada . وهذين التصنيفين يعكسان درجة المخاطر المحتملة في الملاءة المالية للمؤسسة. فالنوع الأول يمثل الشرائح مابين AAA حتى BBB وهي اقل خطورة وأكثر ملاءة مالية ، بينما النوع الثاني يمثل الشرائح مابين BB حتى D وتمثل أعلى خطورة وأقل ملاءة مالية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مدارس في عملية التصنيف، فتعتمد بعض المؤسسات مثلا نظام AAA بينما تعتمد مؤسسات أخرى الترقيم العشري(1-10)حيث تعتبر هذه الطريقة مختصرة لقياس مخاطر الائتمان بشكل كمي . وبالتالي فإن المعيار الأساسي الذي تعتمده هذه المؤسسات للتصنيف هو قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية فتتراوح بين قدرة قوية لأبعد حد وتصل إلى الإخفاق والذي يعني التعثر في تسديد الالتزامات المالية.

رموز التصنيف الائتماني ودلائلها:

1. أعلى مستوى في الجودة (أعلى السندات جودة وأقلها مخاطرة)

AAA

2. مستوى جودة عالي(مخاطرة قليلة جداً)

+AAA

AA

−AA

3. مقدرة عالية على الدفع(مخاطر قليلة)

+A

A

−A

4. مقدرة كافية للدفع(متوسط الجودة)

+BBB

BBB

−BBB

5. احتمال الوفاء بالدين مع وجود عدم التأكد من ذلك (أقل من متوسط الجودة)

+BB

BB

−BB

6. مخاطر عدم سداد السند أو الدين(مخاطرة عالية)

+B

B

−B

7. احتمال عالي لعدم السداد (مخاطرة عالية جداً)

+CCC

CCC

−CCC

8. أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام

CC

9. قمة المخاطرة

D

أهمية التصنيف الائتماني:

1. يسهل على المؤسسة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية ، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة(منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض أو مصدرة السند.

2. يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه ، وتحديد الحكم في مستوى إدارة المؤسسة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها.
3. يعكس قوة المركز المالي للمؤسسة أو البنك والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.
4. يعكس سمعة ومصداقية المؤسسة أو البنك والموقع الريادي له في السوق
5. يؤثر التصنيف ايجابياً على النتائج التشغيلية والربحية للمؤسسة.
6. يساعد في التوجه نحو الأسواق العالمية بثقة أكبر.
7. يمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع المؤسسات أو البنوك المصنفة بدرجة عالية.
8. مصداقية التصنيفات هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار.
9. هو تأكيد على نجاح سياسات واستراتيجيات المؤسسة أو البنك
10. كما أنه يعد من العناصر الأساسية لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل2-الدولية.